

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٦٤

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

مسألة ذات أهمية عالمية في وقت يشهد تغييرا عالميا. وفي الأمم المتحدة، نعمل برؤية مشتركة وبروح الشراكة للنهوض بالقيم الديمقراطية ولتوطيد الديمقراطية في جميع أرجاء العالم في بداية الألفية الجديدة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد جوسيس (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٨٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال

واليوم هناك تقريبا اعتراف عالمي بأن نمو الديمقراطية على النطاق العالمي يخدم المصالح الوطنية لكل بلد من البلدان. وفي الواقع، تؤيد الديمقراطية وتعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي.

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/54/492)

وفي الآونة الأخيرة، بدأت تظهر فكرة شاملة عن تعميم الديمقراطية: تعميم الديمقراطية بوصفه عملية - هدفا من المتوخى بلوغه - بدلا من نموذج لقياس موحد يناسب الجميع يتم فرضه.

مشروعا القرارين (A/54/L.23، A/54/L.33)

التعديلات (A/54/L.46)

وهناك مجموعة من القيم والمبادئ العالمية، ولكن كل مجتمع من المجتمعات يعمل داخل إطاره الخاص وتاريخه وثقافته الفريدتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل رومانيا لعرض مشروعي القرارين A/54/L.23 و A/54/L.33.

وقد أوضحت العديد من المناقشات ما يسمى -بالسلم الديمقراطي- أن الديمقراطيات نادرا ما تتحارب

السيد أونغورونو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أخطب الجمعية العامة للمرة الأولى وبشأن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

رغبتها في المشاركة في تقديم مشروع القرار: الأرجنتين، باراغواي، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، سان مارينو، السويد، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، اليابان.

النص المعروض أمام الجمعية العامة يتضمن المبادئ التي قبلت على نطاق واسع ويحدد الطرائق العملية لتنفيذها. وهي تستهدف تعزيز العمليات الديمقراطية من خلال تشجيع التعددية وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها واحترامها، وتعزيز سيادة القانون، وإجراء انتخابات حقيقية ودورية، وتوفير وتحسين الإطار القانوني والآليات اللازمة لتمكين جميع أعضاء المجتمع الدولي من المشاركة في تنمية الديمقراطية والحكم الصالح وتعزيز توفير بيئة اقتصادية مستدامة وتعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين.

ونرى أن اعتماد هذه المدونة سيكون أمرا مناسباً بطبيعة الحال في الجهود الحالية لوضع جدول أعمال على مستوى المنظومة لإرساء الديمقراطية يستهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات الجديدة فيما يتعلق بإرساء الديمقراطية والحكم الصالح كجزء لا يتجزأ من الأعمال التحضيرية لعقد الجمعية الألفية القادمة.

في العقد الأخير قطعت رومانيا شوطاً طويلاً تمثل في التحول من النظام الدكتاتوري إلى الديمقراطية ومن العزلة إلى الاندماج مع أوروبا وبقية العالم. وعلى أساس تجربتها الخاصة ما فتئت بلادي ملتزمة بتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. ونذكر الاتجاه المتزايد الذي يشير إلى أن عملية إرساء الديمقراطية ظاهرة عالمية ونقبل فكرة أن جميع الديمقراطيات القديمة والجديدة يمكن أن تتعلم الكثير من بعضها بعضاً.

ويقدر وفد رومانيا تقديراً عالياً، تقرير الأمين العام ويهنئ موظفي الأمانة العامة على العمل الممتاز الذي قاموا به. ويتناول التقرير بشكل عام الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الميدان، ويستعرض العملية الشاملة لإرساء الديمقراطية والدور الذي تلعبه المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في هذه العملية العالمية.

ونعلق أهمية خاصة على الأنشطة المضطلع بها حديثاً لآلية متابعة المؤتمر الدولي الثالث التي عقدت اجتماعاً في بوخارست في أيار/مايو الماضي. هذه الآلية

وكذلك الروابط التي تربط بين الديمقراطية والتنمية، بما فيها مسألة ما إذا كانت حكومة ديمقراطية ما تنهض بالنمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية. ومما له صلة كبيرة أيضاً بالديمقراطية، مفهوم الحكم الصالح.

وتوضح الدراسات التي أجريت مؤخراً أن عدد الديمقراطيات كاد أن يتضاعف، في حين تناقص عدد الصراعات المسلحة. ومما يُحتج به، أن التنمية المتوازنة جيداً والتي تعود بالفائدة على كل القطاعات الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية الشاملة، أفضل شكل من أشكال منع الصراعات مع إتاحتها فرص أفضل للهروب من الفقر.

إن تجربة البلدان التي تعتبر نفسها من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والتي يشكل البعض منها ديمقراطيات تنتقل من حكم شمولي أو من اقتصادات مخططة مركزياً، وديمقراطيات أخرى تتعافى بعد الصراعات، لتشهد على العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية ومتطلبات التنمية الشاملة في بيئة سلمية. وقد تركز الاهتمام في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقد في بوخارست في عام ١٩٩٧، على هذه الصلة البالغة الأهمية بين الديمقراطية والتنمية المستدامة.

ومن بين الدروس الأخرى التي تعلمناها، أن تشاطر القيم الديمقراطية، من قبيل التعددية السياسية والفصل بين السلطات، والديمقراطية البرلمانية، والاقتصاد السوقي، وحقوق الإنسان، لا تكفي في حد ذاتها لبناء ديمقراطية تؤدي وظيفتها. ومن الضرورة المطلقة، وجود شبكة متسقة من المؤسسات تخدم وتطبق هذه القيم. وهذا الترابط غير القابل للفصل بين القيم والمؤسسات يمثل جوهر الحكم السليم.

ونحن نرى أن الأمم المتحدة، بما لها من نطاق وشرعية، في موقع يسمح لها بأن تقدم المساعدة للحكومات التي يهملها الأمر فيما تبذله من جهود بهدف تعزيز القيم الديمقراطية وبناء مؤسسات ديمقراطية.

وبهذه الروح، تقدم وفد رومانيا مع ٤٤ بلداً بمشروع قرار بشأن مدونة قواعد السلوك الديمقراطية لأغراض النظر فيها واعتمادها خلال هذه الدورة للجمعية العامة.

وبالإضافة إلى مقدمي مشروع القرار الذين ترد أسماؤهم في الوثيقة A/54/L.23 أبدت البلدان التالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر ليعرض التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار A/54/L.23، الواردة في الوثيقة A/54/L.46.

السيد مسدوه (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن باكستان والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسنغافورة والسودان والصين والعراق وفيت نام وكوبا وماليزيا ومصر وبلدي الجزائر، لأعرض الوثيقة A/54/L.46.

لأول مرة منذ مناقشة هذا البند في الجمعية العامة يقدم مشروعاً قرارين في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومشروع القرار الجديد الوارد في الوثيقة A/54/L.23 يشير الجدل لأن مقدميه يطلبون إلى الجمعية العامة أن تعتمد مجموعة من القواعد بشأن مسألة بالغة الحساسية، صيغت خارج الأمم المتحدة. هذه القواعد لم تناقش أو تُدرس في الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات.

وفوق ذلك، فإن الإجراء الذي اتبع والنهج الذي اتخذه مقدمو مشروع القرار سبباً هذه المشاكل لأنهم لم يوافقوا - على الرغم من مطالبتنا - على عقد مشاورات أو إجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع. وذهبت كل جهودنا أدراج الرياح ولم نحصل على أي رد حتى على الرغم من أن روح مشروع القرار تتعلق بالديمقراطية.

يود مقدمو التعديلات أن يؤكدوا مجدداً هنا في الجمعية العامة التزامهم القوي والكامل والثابت بالديمقراطية وبحماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان. ومن ثم فإن التعديلات على مشروع القرار A/54/L.23 التي يقترحها مقدمو مشروع القرار الجديد هي بالضرورة محاولة لمنع الجمعية العامة من الانحراف عن ولايتها باعتماد نص وضعت صياغته خارج الأمم المتحدة.

لن أدخل في جميع التفاصيل بشأن التعديلات التي تقترحها مجموعة البلدان التي ذكرتها وسأقتصر على الإشارة إلى أن التعديل المضموني الوحيد يتعلق بفقرة المنطوق التي تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء في هذه المسألة في الدورة الخامسة والخمسين.

المبتكرة التي جمعت مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الأكاديمي والمدني على نحو مفتوح وشفاف لا تزال تقدم مشاريع ملموسة، كما ورد في التقرير وتخطط للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في بنن في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ونؤيد الفكرة التي ترد في التقرير ومفادها أنه بعد ١٢ سنة على انعقاد المؤتمر الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فلي مانيلا، ومع إنهاء أفريقيا دورة المؤتمرات التي ستعقد في القارات الأربع آن الأوان لتقييم الأثر الكامل للحركة المتعلقة بعملية إرساء الديمقراطية العالمية. وفي هذا الصدد نشيد بالتوصيات المحددة الواردة في التقرير.

وكما كان الحال في العام الماضي فإن رومانيا، الرئيس الحالي للمؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يشرفها أن تقدم في هذه الدورة مشروع قرار آخر في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال يرد في الوثيقة A/54/L.33. ويشرفني أن أعرض هذا المشروع بالنيابة عن الـ ٥٣ بلداً التي قدمت المشروع والتي ترد أسماؤها في الوثيقة. وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في المشاركة في تقديم مشروع القرار: الأرجنتين، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، سان مارينو، شيلي، كرواتيا، النرويج، اليابان.

في الديباجة يشير مشروع القرار إلى الأحداث والوثائق الرئيسية لحركة الديمقراطية الجديدة أو المستعادة ويكرر المبادئ والقرارات السابقة التي وافقت عليها الجمعية العامة ويحيط علماً بالتقدم المحرز حتى الآن في ١٩٩٩.

وفي المنطوق ترحب الجمعية العامة بالتقرير والتوصيات الواردة فيه وتعرب عن تقديرها للعمل الذي قامت به آلية المتابعة.

وفي فقرة خاصة يدعو مشروع القرار الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات غير الحكومية إلى التعاون في عقد المؤتمر الدولي الرابع الذي سيعقد في بنن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار أعرب عن أملنا في أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء.

لقد جرت أحدث انتخابات رئاسية في أوكرانيا قبل أسبوعين فقط، وعلى وجه التحديد يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنسبة للبلدان التي لديها تقاليد ديمقراطية راسخة، تعتبر هذه الانتخابات أمرا هاما، ولكنها بالأحرى من الظواهر العادية. وبالنسبة لأوكرانيا، التي لم يشهد تاريخها الحديث سوى ثلاثة انتخابات رئاسية، تعطي هذه الظاهرة منظورا ديمقراطيا لعملية تحول الاقتصاد والمجتمع برمتها.

وكما تبين نتائج ذلك الانتخاب الرئاسي، فإن خطوة جديدة وهامة قد اتخذت صوب تنمية الديمقراطية وزيادة تعزيز سيادة الدولة. وكان ذلك الانتخاب الرئاسي بمثابة تأكيد آخر للمستوى الرفيع للنشاط السياسي في المجتمع الأوكراني ولالتزامه بالديمقراطية كأسلوب للحياة.

وساهم الكثيرون من ممثلي المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية الأوكرانية ومن المراقبين الأجانب في التثبت من الشفافية في هذه الانتخابات. واستنادا إلى مراقبتهم للعملية التي جرى بها الاقتراع، قال المراقبون إنه لم تحدث أية مخالفات يمكن أن تؤثر على نتائج الانتخابات. وفي نفس الوقت، لاحظ المراقبون الدوليون وجود بعض أوجه القصور في الحملة الانتخابية، التي ستجرى دراستها بعناية بغية تفادي تكرارها في الانتخابات المقبلة.

لقد ساهمت الانتخابات الرئاسية مساهمة كبيرة في تعزيز بناء الحياة السياسية في أوكرانيا وفي توطيد القاعدة الأساسية للمجتمع المدني الذي يتشكل الآن في بلدنا. وتشهد نتائج هذه الانتخابات أيضا على حقيقة أن أوكرانيا قد اجتازت بنجاح مرحلة حاسمة من تاريخها الحديث، وأكدت أنها اختارت الاستقلال، وطريق الإصلاح الديمقراطي، وإنشاء الاقتصاد السوقي، وأكدت الانتخابات مرة أخرى عدم إمكانية الرجوع عن خيارنا الديمقراطي.

ولا تزال أوكرانيا تواجه تحديات صعبة جدا في عملية التحول التي يمر بها مجتمعها. ويدرك الشعب الأوكراني أن الاستجابة الفعالة لتلك التحديات تتوقف إلى حد كبير على التغييرات الداخلية الفعالة التي تؤثر على معظم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا يشكل التعجيل بعملية الإصلاح وتعميقها الأساسي الذي تقوم عليه كل خططنا. وسيقوم، رئيس جمهورية أوكرانيا السيد ليونيد كوتشما بعرض تفصيلي لهذه الخطط في

والتعديلات الأخرى المقترحة تقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة وإعلان فيينا بشأن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك أود أن أذكر أنه في هذه المرحلة فإن أيًا من هذه التعديلات التي وردت في الوثيقة A/54/L.46، وأكرر أيّت من هذه التعديلات، لا تتصل بمدونة السلوك الديمقراطي.

وإذا ما قبلت الجمعية العامة هذه السابقة واعتمدت المدونة فلا يمكن لشيء ما في المستقبل أن يمنع من اقتراح اعتماد مدونات أخرى وضعت خارج الأمم المتحدة، أو مسائل أخرى، مثل نزاع السلاح.

لهذه الأسباب كلها يرى مقدمو مشروع القرار بما في ذلك بلدي، أنه من المفيد أن تقدم هذه التعديلات. ونحن مقتنعون بأن هذه التعديلات ستحظى بدعم واسع وأن الدول الأعضاء ستحترم في المستقبل القواعد والإجراءات التي تحكم عمل منظمنا حتى لا تواجهنا مثل هذه الحالة مرة أخرى.

السيد كروخمال (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تشاطر أوكرانيا الاعتقاد السائد بأن عملية إرساء الديمقراطية على الصعيد العالمي ستؤدي إلى إقامة نظام عالمي يمكن أن يتم فيه بشكل فعال ضمان السلام والأمن والرخاء والتنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي أن يقوم هذا النظام على المبادئ العالمية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولن نتحقق الإمكانيات الكاملة للعملية الديمقراطية إلا من خلال العمل المشترك التي يقوم بها المجتمع الدولي بحس من وحدة الهدف والشراسة.

ومن الواضح أن الإجراءات الوطنية أيضا ما زالت ذات أهمية قصوى. وأوكرانيا، التي كرست نفسها لمبادئ الديمقراطية منذ السنة الأولى من استقلالها لا يمكن أن تتخلى عن مسؤولياتها في مجال نشر الديمقراطية وهي لن تفعل ذلك. وقد أعلنت أوكرانيا عن إرادتها السياسية لبناء دولة ديمقراطية حرة ومنفتحة. واستطاع بلدي أن يحافظ على السلام والوفاق الاجتماعي؛ وأن يتفادي التوترات التي تقوم على أساس إثني أو سياسي أو اقتصادي؛ وأن يكفل تواؤمة الوطن ونؤكد الانتخابات الديمقراطية والحررة بشكل حقيقي لبرلمان أوكرانيا "فيرخوفنادادا" والانتخابات الرئاسية الثلاثة التي جرت في أوكرانيا منذ عام ١٩٩١ حقيقة أننا حققنا الكثير في هذا المسعى.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): تعلق كرواتيا أهمية خاصة على هذا البند في جدول الأعمال المعنون: "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". إن المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هي تعبير عن عملية عالمية لنشر الديمقراطية، ولا بد من الدعم القوي لها من جانب الأمم المتحدة. لذلك، يشني وفد بلادي على الأمين العام لتقريره (A/54/492) ولا سيما للتوصيات الواردة فيه. كما نشكر حكومة رومانيا على الجهود التي تبذلها في عملية متابعة مؤتمر بوخارست.

إن نشر الديمقراطية عملية شاملة. ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية آخذة في التزايد، وزادت فعالية حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في كل أنحاء العالم. وحتى وقت قريب لا يتعدى ٢٥ عاما، كانت نسبة البلدان التي يمكن اعتبارها من الديمقراطيات أقل من ثلث عدد بلدان العالم. وقد ازدادت تلك النسبة ووصلت إلى ما يقرب الثلثين في أواخر التسعينات.

فما هو سبب انتشار الديمقراطيات في كل أنحاء المعمورة؟ إن الإجابة على ذلك السؤال بسيطة، لقد أثبتت الديمقراطيات أنها أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية، كما أن الحياة في ظلها أكثر مراعاة للسرور عندما تقارن بالنظم السياسية البديلة. لذلك، تختار الشعوب الديمقراطية كلما وحيثما استطاعت بل أنها مستعدة للنضال من أجلها.

وهناك سمات كثيرة مشتركة بين البلدان التي تتعاون في إطار ما يسمى بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. فتطلعاتها متماثلة، كما أنها تواجه تحديات متماثلة. لذلك، تتيح مؤتمراتها وكذلك هذه المناقشة الجارية في الجمعية العامة فرصة ليس فقط للإعراب عن الدعم والالتزام المتبادلين لهذا الهدف المشترك، بل أيضا لتبادل الخبرات الإقليمية والفردية.

وقد احتفل العالم الديمقراطي مؤخرا بالذكرى العاشرة لسقوط حائط برلين. والواقع أن العقد الأخير شهد تغيرات واسعة النطاق في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية فيما يتعلق ببناء وتوطيد الأنظمة الديمقراطية الجديدة. وفي هذه المهمة، تواجه البلدان المعنية أيضا بعض المصاعب، وخاصة فيما يتعلق بالانتقال إلى السوق الاقتصادية والمنافسة في السوق العالمية.

خطابه الذي سيلقيه غدا في كييف بمناسبة إعادة تنصيبه. ونأمل في أن يحظى التقدم الذي أحرزته أوكرانيا على طريق الديمقراطية بالدعم الواسع من المجتمع العالمي.

ويشني وفد بلادي على الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونتشاطر بشكل كامل الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام (A/54/492) والتوصيات الواردة فيه.

ونحن على ثقة من أن جميع الدول الأعضاء ستحقق مكاسب من خلال الخبرات المشتركة و"الدروس المستفادة" في جهودها الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وأوكرانيا مستعدة لأن تقوم، انطلاقا من روح التوصية ٢، الواردة في تقرير الأمين العام، بمواصلة تقاسم خبراتها في مجالي تخفيف هذه التوترات الإثنية وتعزيز التسامح تجاه الأقليات القومية. ومن المجالات التي يمكن أن تكون هذه الخبرات فيها مفيدة للدول الأخرى معالجة القضية ذات الحساسية البالغة التي تتعلق بإعادة التتار من أبناء القرم إلى أوكرانيا، التي كانوا قد رحلوا عنها أثناء النظام الشمولي السوفياتي. واليوم يتمتع هؤلاء المواطنون التتار من أبناء القرم في أوكرانيا بجميع الحقوق التي يكفلها مجتمع ديمقراطي، وهم يعيشون في سلام جنبا إلى جنب مع الشعوب الأخرى التي تسكن في بلدنا المتعدد القوميات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأسترعي انتباه الجمعية العامة إلى المقترح الذي طرحه رئيس جمهورية أوكرانيا أثناء القمة الأخيرة في اسطنبول التي عقدت يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر الداعي إلى إنشاء مركز دراسات تحليلية في أوكرانيا لدراسة المشاكل المتعلقة بالعلاقات بين الفئات الإثنية. وإني لعلى ثقة من أن أنشطة هذا المركز ستفيد العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

إن عملية نشر الديمقراطية اتداه سائد في تطور الحضارة العالمية ونحن على مشارف الألفية الجديدة. وأود أنؤكد أن أوكرانيا ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ الديمقراطية وهي مستعدة لأن تواصل تعاونها مع الأمم المتحدة من دعم جهود الحكومات الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة.

أعمال الحكومة وخضوعها للمساءلة؛ وحق الاقتراع العام والمتساوي؛ والانتخابات الدورية الحرة.

والصلة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان صلة بديهية. والمجتمع الذي يعمل وفق الديمقراطية يظل أفضل ضماناً لاحترام جميع حقوق الإنسان. والمؤسسات الحكومية الشفافة في عملها والخاضعة للمساءلة، سواء كانت وطنية، أو إقليمية أو محلية، تمثل امتيازاً للشعب يتوقف عليه استمرار ثقة الشعب في قادته. وتمثل مدونة السلوك الديمقراطي المقترحة خطة هامة أخرى. ومشروع القرار أيضاً فيه دلالة هامة على وجود اتجاه مشجع خلال السنوات الأخيرة يسهم في زيادة عدد البلدان التي تنضم إلى مصاف الديمقراطيات. وتحتاج العديد من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهي غالباً ما تكون هشّة، إلى الصبر، والتشجيع، وأحياناً، المساعدة الدولية، إذا أريد لها أن تنمو وتزدهر.

وترحب حكومتي بوجه خاص بـأ، مشروع القرار الحالي ومدونة السلوك الديمقراطي يأتيان من جهد تبذله الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة نفسها. وامتلاك العملية التي أنشئت على هذا النحو يمثل ضماناً لمواصلة الجهود الرامية إلى رؤية تنفيذ الأفكار تنفيذاً عملياً. والنرويج تدعم بقوة مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي قدمت مشروع القرار قيد النظر. ونعتقد أن المؤتمر المقبل للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في بنن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سيسهم في مواصلة تعزيز العملية الديمقراطية، ولا سيما في أفريقيا.

وخلال التسعينات، ظلت سياسة المساعدة الإنمائية النرويجية مركزة على الديمقراطية بوصفها بعداً هاماً للتنمية الاجتماعية المستدامة. وقد دعمنا إجراء انتخابات عامة ورئاسية، وكذلك انتخابات محلية وإقليمية في عدد من البلدان النامية. وساعدنا في بناء قدرة الجمعيات الوطنية ودعم أدائها. وقدمنا أيضاً دعماً لوسائل الإعلام الجماهيري، والمنظمات النسوية والحركة النقابية بغية تعزيز المجتمع المدني. ولا يمكننا بناء الديمقراطية من خلال هذه المساعدة وحدها، ولكننا نستطيع أن نسهم في تمكين البلدان من أن تفعل ذلك بنفسها.

وثمة تحد معين يواجه جهودنا المشتركة لبناء الديمقراطية وتعزيزها يتمثل في تعبئة الشعب في البلدان التي تتدنّى فيها المشاركة في العملية

وتواجه جنوب شرق أوروبا مشاكل إضافية: فبعد تفكك يوغوسلافيا السابقة، عانت بعض الدول التي خلفتها من الحرب العدوانية وكل آثارها. وفي هذه الظروف، تعوقت عملية التطور الديمقراطي في كرواتيا إعاقاً شديدة، من العدوان المسلح في البداية، ثم ما ترتب عليه من جهود بذلتها لاستعادة أراضيها المحتلة.

وتستعد كرواتيا لإجراء انتخابات برلمانية في أوائل كانون الثاني/يناير، وهي أول انتخابات بعد استعادة سيطرتها الكاملة على جميع أراضيها. وهذه أوقات مضطربة تتعين فيها إعادة تحديد الأولويات الوطنية، وبعد تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، تتنافس فيها الأحزاب السياسية على عرض أسرع السبل وأكثرها أمناً لزيادة التنمية الاقتصادية وجودة الحياة لجميع مواطنيها. ومهما تكن هذه الانتخابات مهمة من منظور التنمية الديمقراطية، فإنها لا تمثل قصة صراع وإنما خطوة كبرى صوب إثراء تجربتنا. وإن ما تشترك فيه جميع الديمقراطيات، وما يجري التعود عليه ببطء في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، هو الفهم بأن أيما من يفوز في الانتخابات إنما يفوز بها بشروط - بمعنى أن هناك قيوداً يفرضها حكم القانون - ويفوز من يفوز على نحو مؤقت - إلى حين الانتخابات المقبلة، حيث تتاح للجميع فرصة الفوز مرة أخرى.

ومن منطلق الاعتقاد بأن بنن ستوفر المحفل المثالي لمناقشة توجه الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وأولوياتها في المستقبل، فإن حكومتي تُعد نفسها للاضطلاع بدور أكثر فعالية في هذا الشأن. ونحن واثقون من أن مؤتمر بنن سيوفر فرصة لدراسة سبل ووسائل ابتكارية للتعاون مع المبادرات الأخرى في نفس الوقت لحشد حكمة الحكومات الأفريقية وبقية الحكومات المشاركة كلها للإسراع بعملية تطبيق الديمقراطية وتوسيعها في جميع أرجاء العالم.

السيد كلبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إن السعي إلى إقامة مجتمع ديمقراطي حقيقي عملية لا تنتهي أبداً. فالديمقراطية نظرية معيارية. والعملية الديمقراطية المثالية الكاملة لم تتحقق بعد. ولكن القرار المتعلق بتعزيز الحق في الديمقراطية، المعتمد هذه السنة في لجنة حقوق الإنسان، يحدد متطلبات أساسية للمجتمع الديمقراطي، تشمل بعضها حرية الرأي، والتعبير، والفكر، والضمير والدين؛ وحرية البحث عن المعلومات واستقبالها ونقلها من خلال وسائل الإعلام؛ وحكم القانون؛ والشفافية في

السيدة تويلا (منغوليا) (تكلت بالانكليزية): إنني إذ أخطب الجمعية بشأن موضوع الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، أعود بذاكرتي إلى أحداث عشر سنوات مضت، عندما هبت أول رياح للتغيير على بلادي، منغوليا، وعندما تكدست الجموع في الشوارع، متحدية برد الشتاء، لحضور أول اجتماعات للديمقراطية حدثت على الإطلاق. وكان ذلك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. وفي ذلك الوقت لم تكن نحن في منغوليا نعلم عن الديمقراطية سوى القليل. فقد كنا غير معتادين إلى حد بعيد على مفهوم حقوق الإنسان. أما معرفتنا بالعالم من حولنا فكانت متحيزة تماما. واليوم ونحن ننظر إلى الوراء، يمكننا أن نرى أن ما حققناه في منغوليا طيلة العقد الماضي من بناء مؤسسات الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وإطلاق العنان للمبادرات الخاصة وتطوير علاقاتنا الخارجية قد شكل تقدما هائلا إلى الأمام نحو تحقيق مجتمع ديمقراطي يتمتع بالحكم الذاتي، واقتصاد يقوده القطاع الخاص واتصال أوثق ببقية المجتمع الدولي.

وقد كانت السنوات العشر الماضية، بالنسبة لنا جميعا في منغوليا، سنوات مليئة بالتحدي ولكنها مثلت عقدا له مردوده من حيث أن ما تعلمناه - وما لم نتعلمه - قد وسع إلى حد كبير من فهمنا للسياسات التي ينبغي أن نتبعها لضمان حياة أفضل لنا جميعا في منغوليا. وقد تميز هذا العقد بأسره بإحراز تقدم ملموس في مسيرتنا نحو إصلاح نظام الأمة السياسي ونظامها الاقتصادي في نفس الوقت. وإنني لأشعر بالفخر كمواطنة منغولية، لأن بلدي قد أظهر مثل هذا الالتزام الشديد بالتغيير؛ ويشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لكي أدلي بهذا البيان عن الديمقراطية في الأمم المتحدة ونحن نحفل بالذكرى السنوية العاشرة لانتصار الديمقراطية في منغوليا.

وفي السنوات الأخيرة، قدما ديمقراطية حية متعددة الأحزاب وتمكننا من تثبيتها في مجال الإصلاح السياسي. وجرى توطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية بقوة. ويمارس الشعب حقوقه السيادية في المشاركة في صنع القرار الوطني، من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة، ومن خلال صحافة ووسائل إعلامية حرة، ومن خلال منظمات غير حكومية شتى. ولقد صمد استقرار ودوام مؤسسات منغوليا الديمقراطية وصلابة ثقافة المشاركة الشعبية لاختبار الزمن من خلال ثلاثة انتخابات برلمانية وثلاثة انتخابات رئاسية منذ عام ١٩٩٠، وكلها جرت على نحو حر ونزيه.

الديمقراطية، حيث يمكن أن يكون الإطار المؤسسي قائما ولكنه لا يعمل بطريقة تبعث على الثقة. ولتحقيق ديمقراطية سليمة وقادرة على العمل، يجب أن يؤمن الشعب بأنها ذات قيمة. وينبغي للديمقراطية أن تبرهن على أنها تحقق المصلحة العامة وأنها تستجيب لإرادة الشعب، ويجب أن تمكن من المشاركة الحقيقية التي يتساوى فيها الجميع والتي لا توجد فيها امتيازات.

وأحد التهديدات الكبرى للديمقراطية يتمثل في اللامبالاة والشعور بعدم الجدوى. ولذا فإن تعزيز الديمقراطية في جانب منه مسألة تتعلق بزيادة ثقة الشعب في المؤسسات الديمقراطية وتشجيعه على المشاركة. وبدون هذا لا تعمل الديمقراطية. وتدني عدد الناخبين في العديد من البلدان يشكل مصدرا للقلق. فعندما يهبط مستوى المشاركة بصورة كبيرة للغاية، إنما يعكس شعورا بعدم القدرة على التأثير وأزمة في الثقة. وفي الديمقراطيات الناشئة حديثا، تتميز الانتخابات الأولى عموما بحماس ومشاركة كبيرين من الناخبين. فإذا فشل القادة المنتخبون في تحسين نصيب أغلبية السكان، أو كان هناك فساد واسع الانتشار، فإن الديمقراطية تفقد مصداقيتها في نظر العديد من الناس.

وستنصب جهودنا من خلال تقديم المساعدة الإنمائية على تمكين الشعب من أن يفهم أن الديمقراطية وسيلة لتحقيق حياة أفضل. وينبغي تعزيز المجتمع المدني حتى يصبح الشعب في وضع يتحكم فيه في التطورات التي تؤثر عليه على الصعيد الوطني والمحلي. ويجب أن تكون لدى الناخبين ثقة في أن أصواتهم لها مفعول.

وفي جهودنا المشتركة للنهوض بالديمقراطية، يجب علينا، من جهة، نتمسك بشدة بمبادئنا، ومن جهة أخرى، أن نحافظ بمسلك متواضع. ويجب ألا نحيد عن المبدأ المتمثل في أن الديمقراطية تقتضي التنوع والخيارات، والمساواة واحترام الفرد. وفي ذات الوقت، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك طرقا مختلفة لتنظيم الديمقراطية. وإذا لم يفسح المجال للعوامل والثقافة المحلية، يتحذر على الديمقراطية أن تتسرخ. ولا يمكن للديمقراطية أن تفرض من الخارج، بل يجب أن تكون جزءا من عملية تتغذى من الداخل. ويجب أن نتقبل بأن هذا يستغرق زمنا.

ومجمل القول، إنه يمكن الخلوص إلى أنه قد أرسيت القاعدة السياسية والقانونية الأساسية لترسيخ التحول الديمقراطي في منغوليا. وأود أن أؤكد هنا، أن ما أنجزناه اليوم أمكن تحقيقه بفضل الدعم اللامحدود والمساعدة من جانب المجتمع الدولي. وأود، باسم حكومة منغوليا، أن أعرب عن تقديرنا للمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وللمانحين المتعددي الأطراف والشائينين لدعمهم لجهودنا الرامية إلى بناء مجتمع ديمقراطي. وبشرونا في السير على الطريق الديمقراطي واتباعنا سياسة خارجية منفتحة متعددة الأقطاب، اكتسب بلدي شركاء جديدين من بين بلدان الديمقراطية المستقرة، وبلدان الديمقراطية الناشئة على السواء.

وما زلنا نشعر، بعد عشر سنوات، ونحن نقوم بتقييم إنجازاتنا من منظور ما تحقق من حيث تخفيف عبء الفقر، وإيجاد الوظائف، وضمان مستويات معيشية أفضل للسكان، أن الطريق ما زال طويلاً أمامنا، وأن علينا أن نقطعه لتحقيق ما وعدت به الديمقراطية. وفي المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، والمعقد في بوخارست، برومانيا، منذ عامين، لاحظ ممثلو الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن نظام الحكم الديمقراطي هو النموذج الأفضل لتوفير إطار للحريات من أجل التوصل لحلول دائمة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مجتمعاتنا. ونحن نؤيد تمام التأييد ذلك البيان، الذي دعا، في الواقع، الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلى تحمل المسؤولية لا عن الشؤون السياسية لمجتمعاتها فحسب، وإنما إلى كفالة مستويات معيشية أفضل لسكانها أيضاً، وكفالة الظروف الصحية والتعليمية والبيئية الأفضل لهم.

وإذا كان وعد الديمقراطية سيقاس من ناحية إسهامه في تحقيق كل ذلك، فإن أمامنا في الواقع الكثير مما يتعين علينا أن نفعله. وحسبما نستخلص من تجربتنا، فإن التحدي الأعظم الذي يواجهه القادة الملتزمون لبلد نام يمر اقتصاده بمرحلة انتقال وديمقراطية جديدة، يتمثل في السيطرة على حالة التوتر القائمة بين الديمقراطية، والتي ينظر إليها ويجري تصورها كرمز للحياة الأفضل، والواقع القاسي المتمثل في القيود المالية، ونقص الموارد، وانعدام الكفاءة الهيكلية والممارسات السيئة التي تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى يمكن معالجتها تماماً وحلها. وبهذا المعنى يمثل الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لظهور الحركة الديمقراطية في منغوليا في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ اعتمد دستور منغوليا الجديد، الذي يتضمن كل هذه التغييرات الأساسية ويعبر عنها، ويضمن الدستور حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، والمساواة أمام القانون، واستقلال القضاء. وبرزت المحكمة الدستورية كمدافع قوي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدأ المجتمع المدني الواعي في الظهور والحكم المحلي الواعي بدأ يشهد عوده. وأصبح النقاش الوطني بشأن مختلف المسائل السياسية سمة طبيعية من سمات العملية الديمقراطية، ويضفي من ثم الشفافية على عملية صنع السياسة.

وكان أكثر المنجزات مدعاة للتقدير في عملية إضفاء الديمقراطية هو التغيير الذي طرأ على مواقف الناس وطرائق تفكيرهم. فقد بثت الحرية السياسية والديمقراطية قوة في الناس وحررت قواهم الخلاقة وقدرتهم على ممارسة النشاط الاقتصادي الحر، مما ييسر مشاركتهم الفعالة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن شعور المرء بأنه قادر على التأثير في عملية اتخاذ القرارات التي تمس حياته مباشرة هي أحلى المكافآت التي تمنحها الديمقراطية.

وقد وضعت حكومة الائتلاف الديمقراطي التي تولت السلطة نتيجة لانتخابات عام ١٩٩٦ البرلمانية، برنامجاً طموحاً يواصل إشاعة الديمقراطية في منغوليا وتحريرها اقتصادياً، وتعزيز الحكم الرشيد. وفي السنوات الأخيرة، تمكن بلدي، ضمن جملة أمور، من تثبيت معدل نمو سنوي قدره ٣,٥ في المائة مع ضمان انخفاض مستمر في التضخم من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ونتيجة لعملية الخصخصة وللجهود المبذولة لدعم تنمية المشروع الخاص، أصبح القطاع الخاص ينتج اليوم أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الإنتاج المحلي للبلد. وأصبحت الـ ٣٢ مليون رأس من الماشية التي لدينا مملوكة جميعها ملكية خاصة تقريباً.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الشفافية والمساءلة، والإدارة العامة الأفضل والمجتمع المدني النشط هي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وتتطلب عملية إصلاح القطاع العام الجارية سن قانون يتعلق بتمويل القطاع العام وإدارته، وانتهاء سياسات مناهضة للفساد، واستمرار الإصلاح القانوني، وتحسين عملية إنفاذ القانون وإجراء مزيد من اللامركزية.

التحول الديمقراطي في كل أرجاء العالم. وثمة مبادرة كهذه وهي محفل الديمقراطيات الناشئة، الذي عقد في صنعاء، اليمن، في حزيران/يونيه الماضي، وضم مجموعة متنوعة من البلدان التي لا يُعرف كثيرا عن إنجازاتها الديمقراطية. ونرى أن من الجدير النظر عن كثب في البيان الوارد في إعلان صنعاء ومفاده أن المجتمع الدولي يميل نحو التركيز على البلدان التي تعتبر أكثر أهمية من الناحية الاستراتيجية أو التي تشهد أزمات.

وتشني منغوليا على الجهود التي بذلتها حكومة رومانيا منذ انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والرامية إلى تنفيذ أهم توصياته، بما في ذلك إنشاء آلية متابعة ووضع مدونة لقواعد السلوك الديمقراطي. ونعتقد أن مداولات اليوم سوف تساعد المجتمع الدولي على تقديم دعم فعال لمدونة السلوك الديمقراطي، التي تمثل مجموعة أساسية من القواعد الديمقراطية للحكومات. ونرى، أن المدونة سوف تسهم أيضا في تأكيد ثقافة الديمقراطية.

وتشني حكومة منغوليا على المساعدة المتعددة الجوانب التي تقدمها الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والتي تتراوح بين تقديم الدعم لتعزيز ثقافة الديمقراطية والمساعدات الانتخابية، وبناء المؤسسات وبناء القدرات من أجل إضفاء طابع الديمقراطية. وفي منغوليا، من جانبها تعمل بنشاط حاليا على تنفيذ برنامج يتعلق بنزع طابع المركزية ودعم الديمقراطية وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونرى أن للأمم المتحدة، بفضل نزاهتها ومشروعيتها العالمية، فضلا عن مقصدها المتضمن في ميثاقها الهادف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع في وضع فريد، لتقديم تلك المساعدة بناء على طلب الدول الأعضاء.

وختاما، أود أن أشدد على أهمية إجراء حوار مفتوح، على غرار الحوار الذي نجريه اليوم، بشأن التحديات التي تواجهها البلدان في جهودها لتطوير الديمقراطية واستعادتها وتوطيدها. ومنذ سنتين تقدمت منغوليا، في بوخارست، بعرض لاستضافة أحد المؤتمرات المقبلة للديمقراطية الجديدة أو المستعادة في منغوليا. ويحدونا أمل كبير في أن يسهم ذلك في مواصلة عملية التعلم وتقاسم الأفكار والخبرات وتحديد طرق وسبل من شأنها أن تمكننا بصورة ملائمة من مواجهة التحديات في السنوات الأولى من الألفية التالية.

فرصة هامة لنا لاستخلاص الدروس من التجربة الماضية والاستفادة منها بهدف صياغة رؤية أفضل للمستقبل.

ومنذ المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في مانابلا سنة ١٩٩٨، ظهرت الديمقراطية كموجة دولية عاتية. وقد شرع كثير من الدول ومعها شعوبها في عملية إشاعة الديمقراطية للمرة الأولى. وشرعت دول أخرى في استعادة جذورها الديمقراطية. ونظرا لأن الديمقراطية يتزايد كسبها لعدد متزايد من المؤيدين عبر عدد من الخطوط الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فإن الاعتراف بها يتعاظم بوصفها الرد المناسب على طائفة واسعة النطاق من الشواغل الإنسانية، وبوصفها عنصرا من عناصر التنمية المستدامة والسلم الدائم على السواء.

وقد خلقت عولمة النشاط الاقتصادي والاتصالات واستمرار ونمو التهديدات للأمن والتقدم والتنمية مجموعة من التحديات المتعددة الأوجه لكل من الديمقراطيات الجديدة والراسخة في فجر الألفية الجديدة. وأنا هنا، أتفق تماما مع النتيجة التي خلص إليها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة (A/54/492)، ومؤداها أنه بينما يتعين مواصلة تقديم المساعدة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وزيادتها من حيث المدى والحجم، فإن المناقشات الجارية بشأن التدابير التي يتعين أن تتخذها الديمقراطيات المستقرة لمعالجة هذه التحديات في العقود المقبلة لا ينبغي إغفالها.

إن المؤتمرات الدولية بشأن الديمقراطية الجديدة أو المستعادة، بصفتها محافل مفتوحة تشترك فيها بنشاط الحكومات، والهيئات الحكومية الدولية، والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية، جمعية ملائمة لتبادل الخبرات واكتساب الدروس، فضلا عن استكشاف نهج ابتكارية لمواجهة التحديات الحالية والناشئة التي تواجه الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطية الجديدة أو المستعادة، القادم، والمقرر انعقاده في وقت مبكر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في كوتونو، بنين، تحت موضوع "الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية" سوف يثري فهمنا للديمقراطية ومكوناتها العديدة، والروابط بين الديمقراطية والتنمية وطرق وسبل التصدي بأفضل طريقة لتلك التحديات. ويشارك وفدي أيضا في الأمل الذي عبر عنه الأمين العام ومؤداها أن مؤتمر بنين سوف يبحث، في جملة أمور منها، الطرق والسبل الابتكارية للتعاون مع مبادرات أخرى لتعزيز

لمناقشة عناصر المدونة لما لذلك من فائدة أكيدة في تعميق الوعي الديمقراطي على نطاق عالمي.

وفي هذا الإطار، يطيب لي أن أنوه إلى منتدى الديمقراطيات الناشئة الذي عقد في صنعاء في ٣٠ تموز/يوليه بحضور ١٦ دولة وبمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية والصحفية ورجال الفكر والعلم والنقابات من تلك البلدان ذات الديمقراطيات الناشئة. ولقد شمل تصريح صنعاء الذي صدر عقب انتهاء المنتدى في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ معظم عناصر مدونة السلوك الديمقراطي المعروضة أمامنا اليوم. فكان منتدى صنعاء إسهاما في النشاطات التي تقوم بها المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وبالمناسبة فقد نشر تصريح صنعاء كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت نفس هذا البند تحت في الوثيقة A/54/321. وبهذه المناسبة يسعدني أن أقتبس من خطاب الاستاذ عبد القادر باجمال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، إذ قال أمام الجمعية العام في دورتها الحالية.

"إنني أؤكد هنا ما أعلنه فخامة الرئيس علي عبد الله الصالح عقب منتدى الديمقراطيات الناشئة عن رغبة اليمن في استضافة المؤتمر الدولي الخامس الخاص بالديمقراطيات الناشئة الجديدة أو المستعادة والمتوقع عقده في عام ٢٠٠٣ في آسيا" A/54/PV.19.

ويضيف وزير الخارجية قائلا لقد ربطت الجمهورية اليمنية وحدتها وعلى نحو مطلق بالعملية الديمقراطية. كما جعلت من النهج الديمقراطي مسيرة متواصلة نحو التنمية الشاملة.

وإن الدولة والمجتمع في اليمن في نضال دؤوب من أجل أن تصبح الديمقراطية في بلادنا نهجا ثابتا وسلوكا يتطور يوما بعد يوم ليشكل في نهاية المطاف محور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادنا.

السيد أورتيك، الابن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أكون هنا هذا الصباح للتحدث عن هذا الموضوع الهام؛ وكما قالت وزيرة الخارجية، أولبرايت، فالديمقراطية دائما وفي كل مكان عمل جار. وخلال السنوات العشر الماضية كان النمو العالمي في الديمقراطية أمرا ملهما وغير مسبوق. ففي كل منطقة خرجت أمم من نطاق حكومات قمعية وصراعات انقسامية ونظم اقتصادية محكومة بصرامة. ومن ثم

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): منذ عقد من الزمن تقريبا انتشرت وعلى نطاق عالمي واسع المفاهيم والأفكار الديمقراطية وأخذت تؤثر مباشرة على حياة الكثير من شعوب العالم التي كانت ترزح تحت أنظمة تعسفية. ومع اتساع دائرة الدول التي انتهجت نظام حكم ديمقراطي وخاصة في البلدان النامية برزت إلى السطح دول الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، فعقد المؤتمر الدولي الأول لتلك الدول في مانيلا عام ١٩٨٨ ثم تلا ذلك مؤتمر ماناغوا وبوخارست ونحن نتطلع إلى انعقاد المؤتمر الدولي الرابع في كوتونو في سبتمبر عام ٢٠٠٠. ومما يميز هذه المؤتمرات أنها ليست منحصرة على الدول أو على مواضيع محددة إذ أن الحضور في تلك المؤتمرات مفتوح لكل عناصر المجتمع المدني. كما أن البحث يشمل كل أوجه الديمقراطية كفكر إنساني وكنظام حكم متعدد الأشكال أساسه حرية الفرد والمجتمع. وبطبيعة الحال، فقد رحبت الأمم المتحدة بتلك المؤتمرات الدولية من خلال قرارات الجمعية العامة التي دعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوفير الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مجالات حقوق الإنسان وحشد المجتمع المدني والمساعدة الانتخابية ودعم وسائل الإعلام الحرة والمستقلة وتعزيز حكم القانون. وقد تم ذلك من خلال البرامج والمؤتمرات وحلقات العمل التي تنظمها الأمم المتحدة ووكالاتها كما يبين تقرير الأمين العام والذي نرحب به كثيرا راجين أن يتزايد ذلك الدعم ويتسع لما له من أثر كبير في المرحلة الأولى بالذات من بناء النظام الديمقراطي وهي بطبيعة الحال مرحلة محفوفة بالمخاطر وبإمكانيات الانتكاس وخاصة في البلدان النامية نتيجة لعدم توفر الشروط الرئيسية للسير بالاتجاه الديمقراطي. ومن أهم تلك الشروط توفر نظام اقتصادي يلبي حاجات المجتمع الأساسية الحياتية والثقافية، ذلك فضلا عن سيادة القانون وازدهار المجتمع المدني بأنشطته السياسية والمهنية.

وهكذا وعلى مدى إحدى عشرة سنة أخذت دول الديمقراطيات الناشئة تنشط من خلال المؤتمرات الدولية ودعم الأمم المتحدة لجهودها الساعية إلى تعزيز التوجه الديمقراطي على جميع مستويات المجتمع والدولة. وفي هذه الدورة خطت الدول خطوة هامة بتقديم مشروع قرار خاص لمدونة السلوك الديمقراطي. ونحن إذ نعبر عن تأييدنا لذلك القرار فإننا نرى أهمية نشر مدونة السلوك الديمقراطي على نطاق واسع، بل وتنظيم أنشطة سياسية

ويتطلع وفد الولايات المتحدة الى العمل مع مقدمي مشروع القرار وسائر الوفود المعنية للفراغ من وضع نص يسهم جوهريا في التطور الجاري لقواعد الديمقراطية ونحن مع الرأي الذي يتزايد تأييده على نطاق واسع والقاتل بأن الديمقراطية - أي الحكم القائم على إرادة الشعب وعلى سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان - تفتح أفضل أبواب الأمل للبشرية جمعاء. ولو ساعدت مدونة السلوك الديمقراطي في الحيلولة دون خضوع ولو دولة واحدة عضو في الأمم المتحدة لإغراءات الفساد أو إساءة استغلال السلطة أو ملاحقة الأقليات، تكون قد خدمت في الواقع غرضا بالغ الفائدة.

وتحتل مشاريع القرارات المقدمة من رومانيا مكانها المناسب في ظاهرة متنامية وهامة. فمنذ السبعينات قفز عدد الديمقراطيات الانتخابية، حسب أحد التقديرات، من ٣٠ الى ١١٠. وأكرر هذا القول، فقد قفز عدد الديمقراطيات الانتخابية، حسب أحد التقديرات، من ٣٠ الى ١١٠. وفي الوقت نفسه، نرى جهودا متزايدة يبذلها المجتمع الدولي لدعم الديمقراطيات الجديدة والمستعادة والناشئة، وتقديم التوجيه لها. وأذكر أمثلة قليلة من العام الماضي: فأولا، البيان التأسيسي لمؤتمر نيودلهي للحركة العالمية من أجل الديمقراطية؛ وثانيا، القرار المعنون "تعزيز الحق في الديمقراطية" الصادر بالإجماع عن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وثالثا، إعلان صنعاء الصادر عن محفل الديمقراطيات الناشئة. وفي العام القادم ستحدث تطورات هامة أخرى في هذا المجال، تشمل الاجتماع الوزاري لمجتمع الديمقراطيات في وارسو، بولندا، المقرر عقده في حزيران/يونيه، ومؤتمر كانون الأول/ديسمبر للديمقراطيات الجديدة والمستعادة في كوتونو، بنن.

والديمقراطية الحقيقية ليست وظيفة انتخاب بمفرده أو وثيقة بمفردها. فهي تعتمد على عوامل كثيرة كإقامة مجتمع مدني قوي، وإيجاد مواطنة واعية وصحافة حرة ومعارضة مخلصه واحترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ودون خشية من تناقض مبرر أعلن أمام هذه الجمعية أن الحكومات الديمقراطية تمثل أفضل الوسائل لتعزيز الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والتعاون السلمي فيما بين الأمم.

وفي الختام واسمحوا لي أن أقول إن الولايات المتحدة تفخر بدعم حركة الديمقراطيات الجديدة أو

فالولايات المتحدة تعتقد اعتقادا راسخا أن المصالح الوطنية لكل عضو في الأمم المتحدة تحقق أفضل فائدة من النمو الديمقراطي في جميع أرجاء عالمنا.

والتعاون فيما بين الشعوب والحكومات أساسي إذا أريد لحقوق الإنسان وسيادة القانون وحل الصراعات والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي أن تواصل ازدهارها. وبغير أن نستمد القوة من بعضنا بعضا والانخراط في حوار مفتوح ومواجهة التحديات معا لا يمكن أن ندعم الممارسات الديمقراطية ونعضدها في جميع أنحاء عالمنا.

ولذا فالولايات المتحدة تشيد بحكومة رومانيا لتقدمها مشروع القرار قيد النظر اليوم. فمشروع القرار هذا متابعة ملموسة للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في بوخارست في عام ١٩٩٧، ويوفر هذا المشروع إطارا موقوتا ومفيدا للتنفيذ العملي لتوصيات المؤتمر.

والاجتماعات والإعلانات عن الديمقراطية ليست لها قيمة دائمة ما لم تتخذ إجراءات ملموسة لتمكين الناس من اختيار مصيرهم من خلال انتخابات متعددة الأحزاب وممارسات ديمقراطية أخرى. ولذا تتطلع حكومتي الى الإسهام بنشاط وموضوعية في المؤتمر الدولي الرابع الذي يعقد في العام المقبل في كوتونو، بنن بشأن الموضوع الهام "الديمقراطية والسلام والأمن والتنمية". ونتوقع أن يقطع مؤتمر بنن شوطا نحو الأهداف التي تحددت في مؤتمر بوخارست والمؤتمرات السابقة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وتشيد الولايات المتحدة كذلك بالقيادة التي تحلت بها رومانيا لدى صياغة مدونة السلوك الديمقراطي وعرضها على الأمم المتحدة. وهذا الصك يؤكد بحزم المبادئ الأساسية لتمتع جميع الشعوب بالحرية وحقوق الإنسان، وهي المبادئ التي تصدرتها الولايات المتحدة في هذا العصر الانتقالي الى الديمقراطية. وسوف تثبت قيمة الأغلبية العظمى من التعاريف والمعايير الواردة في الصك، ليس بالنسبة للدول المستجدة فحسب بل وللديمقراطيات الراسخة أيضا في سعيها إلى التصدي لتحديات التحول الديمقراطي وتعزيز المكاسب التي تحققت بمشقة، في السنوات القادمة.

الأولي الذي حققناه كان بطيئاً كخطوات الفيل، ولم تواكب سرعته سرعة النمر - وهذه وتيرة تقيدنا ضرورات النظام الديمقراطي أثناء وضع أساساته. والآن، وقد وضعت الأسس على نحو جماعي، بدأ اقتصادنا بالإقلاع. ونحن نقر بمبادرات السياسة المتدرجة المطلوبة لتشجيع ذلك.

والمغزى الذي تنطوي عليه هذه القصة حسب تجربتنا أيضاً كديمقراطية راسخة، والتي تمت بصلة لشركائنا في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، هو أن الديمقراطية لا يمكن معاملتها معاملة الذي يلقى به جانباً إن لم تسفر عن نتائج فورية. فالديمقراطية طريقة حياة تعاش بها الحياة الوطنية المستقرة بل يجب أن تكون كذلك؛ وما لم تُقبل بصورة تامة وقاطعة فإنها لن تصلح للعمل بها.

وفي أوائل هذا العام، عندما أدى صوت واحد فقط في برلماننا إلى سقوط آخر حكومة وإلى عقد جولة أخرى من الانتخابات العامة شكك بعض الأصوات في الخارج في كلفة التصويت الشامل في بلد نام مثل الهند. وهذه الفكرة لم تخطر ببالنا أبداً. ومثل أي شيء تجدر حيازته، فإن للديمقراطية ثمننا ونحن سعداء بتحملة. وإن الـ ٦٠ مليون نسمة تقريباً الذين يشكلون الأصوات الانتخابية الهندية دللوا مرة أخرى على أن هبة السلطة أعطيت لهم وأن الذين يختارونهم لقيادة الأمة يخضعون للمساءلة أمام إرادة الشعب. فماذا يمكن أن تفعل أية أمة، إذا كان لها الخيار - أن تبادر إلى تشكيل حكومات جديدة منتخبة ديمقراطياً، مع ما يلزمها من أكلاف وخلافات، أو العودة إلى نظام دكتاتوري سمته التضليل والبلاهة؟

ويسعدنا أن الديمقراطية هي المعيار الوحيد الذي يحظى بتوافق عالمي في الآراء، بالرغم مما تشهده من ارتدادات مؤسفة إلى الوراء أحياناً. وقوة الاتحاد البرلماني الدولي هي مقياس جيد لقياس التقدم الديمقراطي، ومما يبعث فينا البهجة على وجه الخصوص أن نائبة رئيس المجلس التشريعي الأعلى في برلماننا، السيدة نجمة حبة الله، انتخبت بالإجماع رئيسة للاتحاد، وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب طوال السنوات الـ ١١٠ من تاريخه.

وفيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ورصد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الانتخابية من خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية فإن ذلك ليس

المستعادة. ونحن نواصل العمل مع شركائنا في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى للمساعدة في تحويل المبادئ الديمقراطية إلى واقع يشهده الناس في جميع أنحاء العالم. وكل البشر، وراء الجبال الشامخة وعبر الوديان الهادئة والسهول الفسيحة، وكذلك في المدن الكبرى المزدهمة يزدادون فخراً، والناس من كل لون ودين يحتضنون هذه الحركة العاتية دعماً للحريات الديمقراطية، هذه الحركة الداعمة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة لشعوب العالم قاطبة.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): قبل أكثر من نصف قرن، عندما نالت الهند استقلالها، كان هناك في الخارج من تساءلوا عما إذا كان لبلد بهذا الحجم الضخم، وبهذا التنوع العرقي، وبما لديه من لغات وأديان تفوق ما هو موجود في بعض القارات، وبثقافته وتقاليد الإقليمية المتميزة التي تعود بجذورها على نحو مستقل إلى الحضارة الهندية أن يستمر طويلاً في سيره على الطريق الديمقراطي الذي كنا قد اخترناه، وبخاصة أنه كان يتعين علينا اتخاذ قرارات صعبة عندما واجهنا تحدي التنمية الهائل. إلا أنه كان يوجد في الهند توافق في الرأي يرى أنه بسبب تنوعنا الشديد تحديداً، فإن نظاماً للحكم يحترم التعددية هو النظام الوحيد الذي قد يصلح لنا. وبالقطع يمكن أن نكون في النهاية ديمقراطية من حيث الشكل ونزدهر من خلال رعاية وعناية روح العبقورية الديمقراطية.

ونعتقد أن تجربتنا تنطوي على درس أساسي. وأنه لفي الدول التي يصعب قيادها أو حكمها تكون الحاجة إلى الديمقراطية ماسة أكثر من غيرها. وقد يقول الشياطين وأنبياء الشؤم بأنه لا بد من وجود قبضة مستبد قوي للحفاظ على تماسك المجتمعات الهشة والمعقدة. إنهم على خطأ - فالهياكل الفاشستية تنهار؛ والديمقراطيات تنمو وتزدهر.

ونحن نعرف من خلال تجربتنا أن البلدان النامية الديمقراطية لها مشاكلها الخاصة. ومرة أخرى من حيث تعريفها لا يمكن للديمقراطية أن تفرض حلولاً شمولية على مواطنيها. ونتيجة لذلك، وخلال النيف والثلاثين سنة الأولى من عمر استقلالنا، لم ينم اقتصادنا بوتيرة تثير الإعجاب كما كان حال اقتصادات البلدان الأخرى التي يمكن فيها للأنظمة الوحشية أن تنفذ سياسات تترتب عليها آثار اجتماعية وسياسية خطيرة بالنسبة لمواطنيها، غير أنها استطاعت تحقيق أرقام نمو مذهلة. فالتقدم

وإننا نرحب بإعلان عشق آباد الصادر عن جمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك إعلان بوخارست الصادر عن مجلس أوروبا. وتم التأكيد في هذين الإعلانين على التهديدات التي يشكلها الإرهاب والقومية العدوانية وعلى التحديات التي تواجهها السلامة الإقليمية للدول الديمقراطية. فالإعلان والبرنامج المعني بالثقيف من أجل المواطنة الديمقراطية في مجلس أوروبا يشيران بوضوح إلى أن الثقيف يشكل أداة هامة في مجال تعزيز وعي الفرد بحقوقه أو حقوقها ومسؤولياته، بالإضافة إلى تطوير القدرة على ممارسة هذه الحقوق واحترام حقوق الآخرين. وهذه العناصر ذات أهمية حاسمة ليس بالنسبة للديمقراطية الجديدة والمستعارة فحسب، بل أيضا لمواصلة تعزيز العملية الديمقراطية على نطاق العالم.

فإعلان وبرنامج عمل فيينا درسا بالتفصيل الصلات بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان. وحقيقة أنها تعزز بعضها بعضا مسألة تتطلب التذكيرات باستمرار. فالديمقراطية لا يمكن أن تزدهر دون تنمية اقتصادية واجتماعية ولا يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات القاعدة العريضة أن تتحقق في أي بلد إلا من خلال المشاركة الكاملة لشعب البلد في العملية السياسية والاجتماعية والثقافية. وكما بين البروفسور امارتيا سن في كتابه الأخير، فإن التنمية هي الحرية.

إننا نرى أن الحكم لا يمثل سوى جانب واحد من جوانب توطيد الديمقراطية. ويعني الحكم الديمقراطي ضمنا الحكم عن طريق إرادة المواطن التي تمارس عن طريق آليات دستورية مستقلة، وبالتالي فإن إرادة الشعب هي التي تحدد المؤسسات السياسية، والبيانات الرسمية بشأن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأهداف، والأدوات. بيد أن تحقيق الأهداف التي توضع بطريقة ديمقراطية يحتاج إلى موارد. والموارد هي العامل الحاسم الذي يمكن أن يحدد الفرق بين الحكم السليم الذي يحقق الأهداف والحكم الذي مهما بلغ من حسن النية لا يستطيع أن يفي بحاجات شعبه. والتهديدات التي تتجاوز الأقاليم الوطنية وغيرها من التهديدات لسيادة الدول تمثل عاملا ثانيا يمكن أن يصرف الانتباه عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فإن التركيز على نحو أضيّق من اللازم على أساليب الحكم، بدون إيلاء اهتمام كاف لتحديات التنمية والأمن، لن يساعد على توطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعارة. إذ يجب علينا أن ننظر إلى توطيد الديمقراطيات وتعزيزها على نطاق العالم وعلى نحو شامل.

سوى غيظ من فيض. فالمطلوب هو تقديم المساعدة من خلال نهج يستند إلى الاحتياجات والاستفادة من توصيات المؤتمر الدولي المعني بالديمقراطيات الجديدة أو المستعارة، المعقود في بوخارست في ١٩٩٧، والذي حدد الأمور الأساسية التالية التي تواجهها: تعضيد الديمقراطية؛ والأمن والسلام؛ والحرية الاقتصادية في عالم أخذ بالعلومة؛ والنظام الاجتماعي والعدالة؛ والاندماج في النظام العالمي. وإنه لفي هذه المجالات يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بل وينبغي لها أن تضطلع بدور داعم.

ويعلن الأمين العام أن تعضيد العملية الديمقراطية مسألة أصبحت تمثل شاغلا رئيسيا، في أعقاب التحولات الديمقراطية التي جرت في سنوات السبعينات والثمانينات. ويقول الأمين العام إن عملية ترسيخ الديمقراطية على مستوى العالم لم تتأكد بالضرورة. والأحداث التي جرت مؤخرا دللت على مدى صحة ذلك. وفي الوقت الذي يبتهج فيه بالعود المظفرة لنيجيريا وإندونيسيا إلى حظيرة الديمقراطية، فإن الانقلابات العسكرية وقعت في مناطق أخرى. فالبلدان التي هي نفسها ديمقراطيات ناضجة وتدعي الترويج للمثل الديمقراطية في كل مكان ينبغي ألا تبدو وكأنها تتعاطف سرا مع أولئك الذين يطيحون بالديمقراطية، وينبغي ألا تكون متساهلة في ردها على أي تحد يواجه المعايير الديمقراطية. فالبلدان التي لم تترسخ فيها جذور الديمقراطية ستراقب بقلق كيفية استجابة الديمقراطيات القوية في العالم عندما يقوم الحكم العسكري باختطاف إحدى الديمقراطيات المستعارة.

لقد رحب الأمين العام بالقرار الذي اتخذته مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في الجزائر في تموز/يوليه من هذا العام، والذي ينص على أنه لن يقبل بعد اليوم حضور قادة الأنظمة العسكرية لمؤتمرات القمة التي تعقد ها. ورؤساء حكومات دول الكومنولث في الاجتماع الذي عقده في دربن في تشرين الثاني/نوفمبر، رحبوا بعودة نيجيريا ولكنهم قرروا تعليق عضوية بلد آخر في مجالسهم كان العسكر قد أطاحوا بحكومتهم. ودعوا إلى استعادة الحكم المدني الديمقراطي دون إبطاء والالتزام بحكم القانون في ذلك البلد. وستساعد هذه القرارات في تشجيع عملية ترسيخ الديمقراطية على صعيد عالمي وتعضيد الديمقراطية. ويجب على العالم ألا يعمل من أجل توفير الشرعية للذين يغتصبون الديمقراطية أو يقوضونها.

وهدف تحقيق العالمية هو الذي كان وراء المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات المستعادة حديثا، الذي وضع التصور الأول له وزير الشؤون الخارجية الراحل راؤول مانغلابوس ووجد الدعم الكامل من رئيسة الجمهورية في ذلك الحين كورازون أكينو - المؤتمر الذي عقد في مانيلا في عام ١٩٨٨. وقد عرفنا حينئذ أن الديمقراطيات الجديدة أنفسها عليها أن تتولى المسؤولية بحزم عن تعزيز احترام المبادئ الديمقراطية وعن التشجيع على انتشار الديمقراطية وتحقيق تفهم أوسع لها وعن تعزيز الرابطة التي لا تنفصم بين الديمقراطية والسلم والتنمية.

وفي مؤتمرنا الثاني، المعقود في ماناغوا في عام ١٩٩٤، خطونا خطوة هامة أخرى باعتمادنا لإعلان وخطة عمل ماناغوا اللذين تناولا المسائل المتعلقة بالعمليات السياسية وعمليات المصالحة داخل المجتمعات الوطنية، وحقوق الإنسان وحقوق جميع الدول في التنمية، والإصلاحات الاقتصادية، وبرامج التكيف الهيكلي، والمشاكل الأخرى التي تواجه الدول الديمقراطية.

وإقرارا بأن الديمقراطية والحكم الرشيد والمشاركة تمثل أمورا ذات أهمية حاسمة في سلوك الحكومات خدمة لشعوبها، عقد المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في بوخارست في عام ١٩٩٧. وهناك قمنا بصياغة مشروع القرار المعنون "مدونة السلوك الديمقراطي"، الذي يشارك وفدي في تقديمه. ويعرب مشروع القرار عن التقدير لمنظومة الأمم المتحدة ويسعى إلى الحصول على المزيد من الدعم منها لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

واستضافت الفلبين أيضا المؤتمر العالمي المعني بالحكم، المعقود في مانيلا في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وقد شدد الاجتماع على ضرورة النظر في الحكمة التقليدية القائلة بأن الحكم هو الحكومة. وقد تم التركيز على أربع مسائل من مسائل الحكم هي: الشفافية، والأخلاق، وقيم مناهضة الفساد، والإصلاحات القانونية؛ والإصلاحات المدنية والإصلاح في مجال الموارد البشرية؛ وعلاج الفقر وتقديم الخدمات. واعتمد الاجتماع أيضا إعلان مانيلا لعام ١٩٩٩ بشأن الحكم، الذي يقر بضرورة سيادة الحكم الرشيد من أجل تمكين الشعوب، وتنمية المجتمعات المحلية، وبناء الأمم.

ومن ثم، فإننا نلاحظ باهتمام خاص أن الأمين العام، في واحدة من توصياته، يقول إنه، مع إيلاء أشد الاهتمام لحاجات الديمقراطيات الجديدة والمستعادة،

"... ينبغي عدم إهمال المناقشة الدائرة بشأن التدابير التي يجب على الديمقراطيات المستقرة أن تتخذها لمواجهة التحديات المتعددة الجوانب من العولمة والتهديدات للأمن والتقدم والتنمية في العقود القادمة." (A/54/492، الفقرة ٣٦)

وبوضع هذا الهدف تحديدا في الاعتبار، قررت مجموعة من الديمقراطيات المستقرة في وقت سابق من هذا العام أن تبدأ مبادرة جديدة أسميناها "اتحاد الديمقراطيات"، تجمع بين جميع الديمقراطيات، احتفالا باعتقادنا والتزامنا المشتركين اللذين نرغب في ترجمتهما إلى تراث للأجيال التالية، وللتصدي لتحدياتنا المشتركة. ونحن ننظر إلى هذه المبادرة بوصفها تكملة لجهود الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وبوصفها تدعيما للمثل الديمقراطي الأعلى على نطاق العالم.

السيد مابلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن ما يفضل ذكره أحيانا في مناقشة عالم اليوم الذي أعقب الحرب الباردة والذي يتسم بالعولمة والترابط هو موجة التحول إلى الديمقراطية التي ساعدت في العقد الماضي على ضمان تردد أصداء الحرية في بلدان أكثر عددا من أي وقت مضى في التاريخ. وإذا كان هذا دليل على أن الديمقراطية والحرية، سواء تحققتا بعد كفاح مرير أو بغير ذلك، على وشك أن ينظر إليهما باعتبارهما أمرا مفروغا منه، فإن علينا القيام بعمل كثير مائل أمانا.

ورغم أن بإمكان الخواطر والأفكار اليوم أن تنتقل سريعا عبر الكرة الأرضية بمجرد الضغط على زر، ورغم أن ثمار عمل المرء يمكن أن تنقل اليوم سريعا وبكفاءة عبر المحيطات، يجب ألا نستسلم للتهاون أو أن نتوانى في جهودنا الرامية إلى مساعدة الآخرين على تحقيق التقدم الديمقراطي. ذلك أن الديمقراطية تدعم المجتمع المدني، وتحرر روح تنظيم الأعمال الحرة، وترفع التنمية إلى قمم الابتكار والإبداع. وتقدمنا في المستقبل لن يكون مضمونا إذا لم نكفل انتشار الديمقراطية وإذا لم نسمح للحرية السياسية والاجتماعية بالازدهار. إذ يجب أن تستمر جهودنا لجعل الديمقراطية عالمية الانتشار.

المنظمة الدولية. إن الإرهاب يتغذى على الخوف ويستمر بتحريف الأفكار النبيلة وتشويه الحقيقة. وبسبب ما للإرهاب والجريمة المنظمة من طابع شاذ ومخالل، تعين على المؤسسات الديمقراطية اتخاذ تدابير استثنائية. ويجب أن نتأكد من أن أي تدبير من هذه التدابير لن يلحق إجحافاً من قريب أو بعيد بالحقوق التي تكفلها الديمقراطية نفسها. وبالإضافة إلى هذا، فإن التزامنا بالديمقراطية يدعونا إلى التأكد من أن الفقر، والظلم، والعلل الاجتماعية الأساسية الأخرى قد حُسمت؛ وعندما نفعل هذا، فإننا نقضي على حلقة الإرهاب والعنف الإجرامي التي لا تبدو لها نهاية.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره. ونحن نؤيد مقترحاته، وبخاصة تلك الرامية إلى الإسهام في مؤتمر بنن عام ٢٠٠٠، والمساعدة التي ستقدمها في المستقبل منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وأحث جميع الدول الأعضاء على التفكير بشكل أكثر نشاطاً بشأن اتجاه الحركة الديمقراطية ونحن ندخل الألفية الجديدة.

السيد إردوس (هنغاريا) (تكلم بالفرنسية): ترحب هنغاريا بالاهتمام الذي يُبدى للعملية المتعلقة بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وأنشطة المتابعة المبذولة منذ المؤتمر الدولي الثالث بشأن هذه المسألة. ونود أن نشكر حكومة رومانيا على دورها البارز في تنسيق تلك الأنشطة.

خلال العقد الماضي، وقعت أحداث هامة في العالم دعمت بشكل كبير عملية التحول الديمقراطي العالمية. ومسيرة الديمقراطية هذه لا تزال مستمرة اليوم، وقد وسَّعت أسرة الدول الديمقراطية عن طريق إضافات جديدة انتصرت فيها المثل الديمقراطية. ولعلنا نرى ميثاق الأمم المتحدة يوماً ما - كيما يعكس هذا التطور يمثلاً ثغرة غريبة قائمة فيه بأن يتضمن لفظ "الديمقراطية".

وفيما يتعلق بالمنطقة الأوروبية الأطلسية، فإن منطقة أوروبا الوسطى والشرقية التي تقع فيها بلدي، اضطلعت بدور حاسم، دون أية مبالغة، في الثوران الذي وقع في السنوات العشر الماضية وفي التغيير الأساسي للخريطة السياسية للديمقراطية في العالم. ومن الجدير بالإشارة أنه في هذا الجزء من أوروبا بالتحديد كانت

وبغية تحقيق العالمية المتطورة للديمقراطية، تتطلع حكومة الفلبين قدما إلى المؤتمر الدولي الرابع، الذي ستستضيفه بنن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لجعل المكاسب التي يتمتع بها بعض البلدان أكثر جدوى وفائدة وللإستمرار في تعزيز الالتزام الجماعي بالتقدم صوب الديمقراطية. ويكتسي ذلك الاجتماع مغزى خاصاً لأنه سيكون أول مؤتمر للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يعقد في أفريقيا وأول مؤتمر في الألفية الجديدة. فلنعمل على ألا نفقد الزخم في عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية.

إن النظام العالمي الديمقراطي الجديد يشهد اعترافاً متزايداً به وهو أخذ في التطور. ومع ذلك، هناك مشاكل كبيرة تواجه الديمقراطيات قديمها وجديدها. ولا يزال هناك عدد من الأشياء التي يتعين فعلها، ومشروع القرار بشأن مدونة السلوك الديمقراطي يمثل خطوة تدريجية هامة صوب تجسيد الحكم الوطني الذي تدعوله المعايير الدولية. إن المدونة، التي نبعت من الوثيقة السياسية المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث، المعقود في رومانيا، وعن الوثائق الأخرى المقبولة دولياً، تتضمن أحكاماً ترمي إلى وضع طائفة أساسية من معايير السلوك الديمقراطي للحكومات في ممارستها للسلطة. وتشمل هذه المعايير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية؛ والفصل بين السلطات؛ واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتعزيز سيادة القانون وتطبيق ممارسات الحكم الرشيد والحريات الأساسية؛ وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في تطوير الديمقراطية؛ وإنشاء بيئة اقتصادية مؤاتية للديمقراطية؛ وتعزيز الانسجام الاجتماعي والتضامن، من جملة أمور.

لقد أصبحت العولمة واقعا لا فكاك منه في عصرنا. وقد تمكنا من وصول هذه المرحلة من العولمة لأن غالبية العالم التزمت بالمثل الديمقراطية ولم تغلق أذهانها ولم تخش التفاعل اللازم للعولمة. بيد أن فوائد العولمة لا يشعر بها الجميع على نحو متساو في جميع أرجاء العالم. وإنني على ثقة من أن أياً منا لن تغيب عنه أهمية كفالة حصول الجميع على فوائد العولمة، أغنياء كانوا أم فقراء، أو الدور الهام الذي تضطلع به العولمة في جهودنا المشتركة لتعزيز الديمقراطية ونشرها.

ثمة مشكلة أخرى تواجه جهودنا، رغم أنها مشكلة أكثر ضرراً بكثير، هي مشكلة التهديد الذي يقع على المؤسسات الديمقراطية من الإرهابيين الدوليين والجريمة

الظروف السياسية لكل بلد حتى تمتد المشاركة الشعبية في الإدارة العامة في نهاية الأمر إلى جميع بلدان العالم.

إن التجربة التي عاشتها هنغاريا وبلدان أخرى كثيرة خلال هذه السنوات العشر الماضية لم تكن سهلة، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية. فقد مررنا بتحول لم يسبق له مثيل في العلاقات الدولية. وقد يتساءل البعض لماذا؟ لأنه كان علينا في فترة قصيرة إلى حد لا يصدق عقل أن نغيّر نظاماً قائماً على الحزب الواحد واقتصاداً مركزيّاً كانت جذورها ضاربة، إلى نظام للديمقراطية البرلمانية واقتصاد سوقي قائم على المبادئ السامية للعدالة الاجتماعية، وهو تغيير لسيناريو لم يسبق الإعداد له.

بالإضافة إلى هذا، ففي حالة بعض البلدان، انطوى هذا التغيير على عملية تحول جرت في وضع دولي غير موات، حيث كان الجيران المباشرون لها يعانون من آثار حروب، ومن دهماوية قومية، ودمار مادي وجزءات اقتصادية. هذا، علاوة على أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال تواجه تحديات جديدة، بما في ذلك الجريمة، والفساد ومختلف مظاهر التعصب - غير مؤاتية لأي تطور خال من المشاكل.

وفي هذا الخصوص، اكتسبت هنغاريا الكثير من التجارب الدولية، وبشكل أكثر تحديداً، من المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تعد في الحقيقة سلسلة طويلة من الدراسات المتعمقة بشأن وضع كل بلد يريد أن يُقبل في هذه الهيئة الأوروبية، وهي دراسات تغطي طائفة كبيرة من المسائل، ابتداء من حقوق الإنسان، والبيئة، والتعليم، والعمالة، وحتى الشؤون الاجتماعية والحملة ضد الفساد والمخدرات. لقد تعلمنا بسرعة أن تصميم شكل للمجتمع يسمى "ديمقراطية" ليس هيكلًا مثاليًا يمكن أن تتلاءم فيه كل الأشياء مع بعضها البعض بكل سهولة. فهذا التصميم بعيد عن أن يكون نظاماً أبويًا. فهو يتطلب أن يبدي كل رجل وامرأة روحاً تتسم بالمغامرة والمشاركة على جميع أصعدة المجتمع. ومع ذلك، فإننا، كبدا، كان عليه أن يواجه جميع هذه التحديات والمصاعب، نود أن نعلن من فوق هذه المنصة أن المنافع والآفاق التي يوفرها هذا التحول تستحق قطعاً الجهود التي تبذل من أجلها، بسبب صلابته نظامنا الديمقراطي، واستقرارنا الاجتماعي، وتنميتنا الاقتصادية

القارة القديمة - بل يمكنني أن أقول كان العالم كله - منقسمة إلى قسمين منذ خمسين عاماً، في ظل ظروف مأساوية. وهنا رأينا الستار الحديدي يسدل على أوروبا هذا الخط الفاصل الذي ظل معلقاً بعد ذلك لعدة عقود، مجسداً مواجهة متعددة الوجوه - مواجهة أيديولوجية، وسياسية، وعسكرية واقتصادية - بين النظم الشمولية والنظم الديمقراطية.

وفي ربيع عام ١٩٨٩، أي منذ عشر سنوات فقط، فككت هنغاريا أسوار الأسلاك الشائكة على طول حدودها مع النمسا وبعد ذلك ببضعة أشهر فتحت الحدود، وبذلك مكنت عشرات الألوف من مواطني الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الذين لجأوا من قبل إلى هنغاريا من الرحيل الحر وغير المعاق إلى الغرب. وبالنسبة لكل من عاشوا في تلك الأوقات العنيفة والمحيرة للعقول أو تابعوها، كانت هذه بداية النهاية الرائعة لعصر طواه التاريخ. وكانت بشيراً بانتصار النموذج الديمقراطي على نظام متحجر. وبعد ذلك بقليل، تبع هذه الأحداث سقوط حائط برلين، الذي كان أكثر الرموز المادية للحرب الباردة زيفاً وضلالاً.

لقد أدى العقد الأخير إلى تحولات جذرية على الساحة العالمية، وعلى وجه الخصوص في أوروبا الشرقية. فالانتخابات الديمقراطية الحرة تجرى بشكل منتظم في معظم بلدان هذه المنطقة؛ والتغيير الديمقراطي للحكم أصبح حقيقة واقعة؛ والمؤسسات تعمل وفقاً لأدوارها الدستورية. وبإيجاز أقول إن دولة القانون بدأت اليوم تصبح جزءاً لا يتجزأ من هذه البلدان، وهي تحرز تقدماً لا يمكن مقاومته هناك.

وكما أكدنا عندما تكلمنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال في العام الماضي، لا بد من القول إنه بالإضافة إلى دينامية عملية التحول الديمقراطي في العالم. ففي بعض الأماكن لا تزال ظاهرة الدولة البوليسية أو النظام الشمولي، أو القمع، أو المحاولات العلنية أو السرية لتشويه الديمقراطية مستمرة. وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، فإن أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان في العالم بها اليوم شكل من أشكال الحكم الديمقراطي. وهذا يعني - واسمحوا لنا بإضافة هذه النقطة - أن عدداً معيناً منها لا يتوفر لديه هذا الشكل حتى الآن. ومن هنا تقوم الحاجة إلى مواصلة الجهود لتعزيز الحكم الديمقراطي واحترام

أوزبكستان. ومن الأمثلة المحددة لهذا التفاعل مساعدة الأمم المتحدة في إنشاء مكتب أمين المظالم، في برلمان جمهورية أوزبكستان لتناول مسائل حقوق الإنسان، وإنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان. ومما له أبلغ مدلول أن أوزبكستان ستحتفل، في أيار/ مايو ٢٠٠٠، أي في مطلع الألفية الثالثة، بالذكرى السنوية الخامسة لإنشاء مكتب أمين المظالم، وهو جهاز كان له، في فترة جد وجيزة، أثر كبير على العمليات السياسية - الاجتماعية في مجتمعنا. وفي أيار/ مايو من العام القادم، تزم حكومة جمهورية أوزبكستان أن تعقد مؤتمرا دوليا حول تطور هذه المؤسسة، وهي تعول على مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن.

وفي عملية الإصلاحات الديمقراطية المستمرة، تعلق حكومة جمهورية أوزبكستان أهمية كبرى على البرنامج المعنون "إرساء صبغة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم" في أوزبكستان، الذي يجري تنفيذه في إطار التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الديمقراطية في الجمهورية. وترى الحكومة أن المرحلة الأولى من هذا البرنامج قد عادت بنتائج مثمرة جدا وحققت الهدف المرجو منها؛ وهو نشر المعرفة على نطاق واسع لدى المجتمع، بتراث الديمقراطية وبتجربتها في العالم، وكيف يمكن تطبيقها في ظل ظروف أوزبكستان. ونرجو أن يتسنى في القريب العاجل البدء في تصميم وتنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج؛ ونحن ندعو كبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تزويدنا بكل مساعدة.

إن أوزبكستان لديها فهم واضح بأن آفاق تطوير الديمقراطية في بلدنا ترتبط ارتباطا مباشرا بالاستقرار في جميع أنحاء منطقة وسط آسيا. ومما يؤسف له أن هناك فورات متزايدة من جانب بعض القوى التي تناصر الإرهاب والتطرف الديني والسياسي. وإذ تحتمي وراء فكرة إنشاء دولة إسلامية في أراضي أوزبكستان، فإنها تحل لنفسها ارتكاب أعمال الإرهاب والقتل والعنف، واختطاف الرهائن مقابل فدية، والاتجار بالمخدرات.

ومن الواضح تماما لنا أن الهدف الوحيد لهذه القوى هو الإطاحة بالحكومة المنتخبة قانونا، والتغيير القسري لهيكل الدولة في جمهورية أوزبكستان. ومع ذلك، فقد قرر شعب أوزبكستان خياره، ولن يحيد عن طريق

السريعة وتعاوننا البناء مع جيراننا الديمقراطيين.

يسر هنغاريا أن تشارك مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروعين القرارين A/54/L.23 و A/54/L.33، اللذين عرضهما توا وكيل الوزارة، بوزارة خارجية رومانيا، لأن هذين المشروعين يترجمان الرسالة العالمية الخاصة بأهمية الحكم الديمقراطي، الذي يؤذن بنهاية عالم ثنائي الاستقطاب خلال هذه الفترة التي تتسم بعولمة تصيب بالدوار على عتبة ألفية جديدة.

ونحن واثقون بأننا جميعا، بعد المشاورات اللاحقة، سنتمكن من إيجاد أرضية مشتركة فيما يتعلق بمدونة السلوك الديمقراطي.

ونرحب بقرار حكومة بنن بأن تنظم في العام المقبل، في كوتونو، المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن على ثقة من أننا سننجز في الأعمال التي تنتظرنا هناك - فبعد آسيا، وأمريكا، وأوروبا، وهذه المرة في أفريقيا، تلك القارة العظيمة التي تلتزم الآن التزاما حقيقيا بالمسيرة الكبرى صوب الديمقراطية.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): سيسجل تاريخ البشرية العقد الأخير من القرن العشرين على أنه عصر من التغيرات السياسية العميقة. فالاستعمار، والفصل العنصري، ومفهوم الشيوعية العالمية، أمور أصبحت الآن تنتمي إلى الماضي. ومعظم البلدان التي استعادت استقلالها تعلن التزامها بالديمقراطية التي أصبحت مبادئها أكثر اتساما بالطابع العالمي، والتي لا يشكك أحد في فعاليتها.

وقد حددت جمهورية أوزبكستان منذ حصولها على الاستقلال في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، الاتجاهات ذات الأولوية لتطوير مجتمع ديمقراطي حر تسمو فيه مكانة المصالح الإنسانية وحقوق الإنسان. ودستور جمهورية أوزبكستان هو الضمان القانوني للتطور الديمقراطي لبلادنا.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أنوه بالمشاركة الفعالة والتعاون الوثيق من جانب الأمم المتحدة في إنشاء وتطوير المؤسسات والهيكل الديمقراطية في

أوزبكستان بدور نشط. وأعرب أيضا عن امتناني لحكومة بنن لاستعدادها لأن تستضيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المؤتمر العالمي الرابع، المعني بهذا الموضوع.

وختاما، أود أن أقتبس من كتاب معنون "أوزبكستان على عتبة القرن الحادي والعشرين: ضمانات للاستقرار، وشروط للأمن والتقدم" من تأليف فخامة السيد إسلام أ. كريموف، رئيس جمهورية أوزبكستان جاء فيه ما يلي:

"إننا مقتنعون كل الاقتناع بأننا سنحقق الأهداف السامية لبناء دولة ديمقراطية بحكومة مسؤولة، ومجتمع مدني مفتوح، واقتصاد سوقي حر. وينبع هذا الاقتناع من تاريخنا الثري وثقافتنا العظيمة، اللذين أسهما إسهاما قيما في حضارة العالم، ومن قدراتنا الطبيعية والفكرية، ومن قيم شعبنا الأدبية والروحية السامية، ومن روحه المغامرة وتفكيره المتفتح ورغبته في شغل مكانه الصحيح في المجتمع العالمي".

السيدة راسي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٣٩ من جدول الأعمال، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". كما أن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المرتبطة بالاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة تؤيد هذا البيان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عليموف (طاجيكستان).

ولا يمكن لأي نظام للحكم أن يدعي الكمال. والأشكال المعاصرة من الديمقراطية ليست استثناء. ومع ذلك فالديمقراطية اليوم لا يطعن أحد في أنها أفضل أشكال الحكم. ولا تتوافر أية بدائل جادة لها. فالديمقراطية بتوفيرها الآليات المناسبة للتغيير المنتظم للحكومات تحمي قدرة المؤسسات المحورية للدولة وإمكانية الاعتماد عليها، وسلامتها. وقد أثبتت التجربة أن الديمقراطية هي وحدها التي استطاعت أن

الإصلاحات الديمقراطية الذي اختاره، ولن يسمح بأية هجمات على استقلاله وحرية. ونرجو مخلصين، بل ونثق في أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيبديان تضامنها مع شعب أوزبكستان وسيدينان بشدة الأنشطة المدمرة لهذه القوى.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أحيط الجمعية علما بأنه، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عقد في طشقند حوار لمنتدى سياسي فيما بين الديانات، بعنوان "الدين والديمقراطية"، شارك فيه أكاديميون مرموقون، وممثلو مختلف الطوائف الدينية، والمنظمات الدولية غير الحكومية. واعتمد المشاركون في المحفل قرار طشقند، الذي تضمن مناشدة موجهة إلى الأمم المتحدة بأن تعلن سنة ٢٠٠٢ سنة التضامن بين الأديان، لمكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تدعم الجمعية هذه المبادرة.

واليوم، توشك جمهورية أوزبكستان أن تجري انتخاباتها الحرة الثانية. وسينتخب نواب البرلمان في ٥ كانون الأول/ديسمبر، وستجري انتخابات الرئاسة يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ونرجو أن تتمكن بنجاح، كنتيجة للانتخابات، من مواصلة الإصلاحات الديمقراطية وبعثها من جديد. ومراعاة لسلطة الأمم المتحدة التي لا جدال فيها، في تشجيع الإصلاح الديمقراطي في البلدان الأعضاء، أرسلت الجمهورية دعوة إلى ممثلي المنظمة للمشاركة في هذه الانتخابات القادمة بوصفهم مراقبين.

واعترافا بدور الأمم المتحدة في عملية إرساء الديمقراطية في الديمقراطيات الجديدة والمستعادة، تنضم أوزبكستان بصفة تقليدية إلى مقدمي مشروع القرار المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، الذي نأمل أن تعتمد الجمعية اليوم كعادتها بتوافق الآراء.

وأوزبكستان، وهي بلد ذو ديمقراطية مستعادة، تشارك بنشاط في المحافل الدولية المكرسة لترسيخ الفهم المتعمق لدور الديمقراطية في المرحلة الحالية للتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد نتائج المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، الذي عقد في بوخارست، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وشارك فيه وفد

دوريا وبحرية عن إرادتهم بشأن حكومة بلدهم، ولا سيما عن طريق إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة. ويتمثل أحد مظاهر هذا الاتجاه العالمي الإيجابي في سلسلة المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التي بدأت تجذب اهتماما متزايدا. فبينما شارك في عام ١٩٨٨ في مانيلا ما مجموعه ١٣ حكومة في المؤتمر الأول، فقد جذب المؤتمر الذي عقد في ماناغوا عام ١٩٩٤ اهتماما متزايدا، كما حضر ما يقرب من ٨٠ حكومة بالفعل آخر مؤتمر عقد في بوخارست عام ١٩٩٧.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذا الاتجاه، ويأمل في أن يسهم اختيار موقع أفريقي لعقد المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في تعزيز الزخم، باعتبار أن أفريقيا قارة يكتسب إرساء الديمقراطية فيها أرضية واسعة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بدور منظومة الأمم المتحدة في توفير الدعم لعمليات المؤتمرات، ويتعهد، في هذا السياق، بتقديم دعمه الخاص لجهود حكومة بنن التي تعهدت بتنظيم المؤتمر في كوتونو قرب نهاية عام ٢٠٠٠.

ونحن نرحب بالدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هنا في الأمم المتحدة، على نحو ما ينعكس في التأييد القوي في الجمعية العامة للقرارات المتعلقة بإرساء الديمقراطية.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن توطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يجب أن يكون في مقدمة مساعيها المشتركة. ويجب لعملية التوطيد هذه أن تجعل الديمقراطية ثابتة وعميقة الجذور ومشروعة بالقدر التي يجعل جميع الأطراف الفاعلة السياسية الهامة، سواء في السلطة أو في المعارضة، تحتضن بالكامل إجراءات الحكم الديمقراطية.

ولمنظومة الأمم المتحدة سجل مثير للإعجاب في مساعدة عمليات إرساء الديمقراطية حول العالم، سواء كان ذلك جزءا من جهود حفظ السلام أو بناء السلام، أو في شكل المساعدات الانتخابية، أو من خلال برامجها المتعلقة بشؤون الحكم. ويدعم الاتحاد الأوروبي الكثير من هذه الأنشطة،

تدعم سيادة القانون وأن تكفل أيضا احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حق وفرصة كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده.

والديمقراطية، بجعلها الحكومات مسؤولة أمام المواطنين، تجعل هذه الحكومات أكثر استجابة للاهتمامات الشعبية وتوفر حوافز للشفافية في صنع القرارات. وللديمقراطية أيضا، بكفالتها قدرا أكبر من المشاركة الشعبية، تأثير إيجابي على التنمية والأمن الإنساني. والديمقراطية تجعل من الممكن للأهداف الإنمائية الوطنية أن تعبر عن تطلعات المجتمع وأولوياته، وتمكنه من تطوير كامل إمكانياته والاستفادة منها لأغراض التنمية المستدامة. والديمقراطية تتلائم بشكل عام مع المستويات الدنيا من العنف الداخلي، ونادرا جدا ما تدخل الديمقراطيات في حروب ضد بعضها البعض. وإرساء الديمقراطية أصبح في آن واحد الهدف والوسيلة لحسم الصراعات. بل الواقع أن الاتحاد الأوروبي يشارك في الرأي القائل بأن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتنمية كلها متكافلة ويعزز بعضها البعض.

في هذه الأيام أصبحت كل حكومة تقريبا تصف نفسها بأنها ديمقراطية، ومعظم البلدان اعتمدت عددا من سمات الديمقراطية الرسمية، ولا سيما إجراء الانتخابات. ومع ذلك، فليست كل الحكومات هي التي ترقى إلى معايير ديمقراطية مثل مساءلة الحكم، والتعددية السياسية والمدنية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وبالتالي فإنها تفشل في تزويد كل شخص بالحرية وبالظروف اللازمة للمشاركة بالكامل في العملية السياسية. وللديمقراطيات الجديدة أو المستعادة دور رئيسي في جلب مثل هذا الفهم العام للديمقراطية ولشروطها ومبادئها الدنيا التي يتعين تلبيتها. وفي هذا السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة تجميع المعايير الدولية القائمة في مدونة للسلوك الديمقراطي، ويؤيد اعتماد الجمعية العامة لهذه المبادرة.

وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية اعتنق الديمقراطية عدد دائم التزايد من البلدان - بما فيها البلدان التي هي الآن أعضاء في الاتحاد الأوروبي - باعتبارها شكل الحكم الذي تفضله. واليوم، وفي أغلبية واضحة من دول العالم، متاح للناس الفرصة لأن يعربوا

تدعمها التحسينات الشاملة في حالة حقوق الإنسان.

واليوم، يعبر العالم صراحة عن معارضته لأي تغيير لحكومة ديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية، من قبيل الانقلابات. وفي هذا السياق، ما زال القلق يساور الاتحاد الأوروبي من الانقلاب العسكري الذي وقع في باكستان ويرجو استعادة الحكم الديمقراطي المدني على وجه السرعة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بأن أذكر بأن إقامة الديمقراطية وتعزيزها، كما يعرف كل منا من واقع تاريخه الخاص، ليس بمهمة سهلة، فهي لا تتطلب فحسب جهودا متواصلة من المجتمع بأكمله وكذلك قيادة حكيمة، بل تتطلب أيضا مساعدات دولية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لجهود حركة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وكذلك جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): قبل ما يقرب من شهرين تحديدا، خاطب رئيس وزراء ورئيس حكومة جمهورية النيجر الجمعية العامة بشأن العملية الانتقالية التي شرع فيها بلدي لاستعادة الديمقراطية بشكل دائم ومستقر.

كان ذلك في ٣٠ أيلول/سبتمبر، وكان شعب النيجر قد اعتمد في استفتاء أجري مؤخرا، دستور ١٨ تموز/يوليه، الذي مهد الطريق لإنشاء المؤسسات الديمقراطية في النيجر.

ويسعدني أن أعلن اليوم أن الجدول الزمني الذي حددته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والذي أعلنه رئيس الوزراء في هذه القاعة ذاتها، قد تم احترامه بالكامل. فقد أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية كما كان مقررا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٩، وهو ما كان مصدر ارتياح كبير لشعب النيجر وللمراقبين الوطنيين والدوليين.

وسيتولى في القريب العاجل رئيس الجمهورية و ٨٣ عضوا في البرلمان انتخابا جميعا بحرية وفي ظروف من الشفافية المطلقة والإنصاف والحياد، واجباتهم رسميا.

وسيواصل العمل عن كثب مع الأمم المتحدة في هذا الميدان.

وأود أن أمتدح بصفة خاصة أعمال شعبة المساعدات الانتخابية بوصفها مركز تنسيق لجميع الطلبات المقدمة إلى الأمم المتحدة في ميدان المساعدات الانتخابية.

ويساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقدر كبير في إرساء الديمقراطية من خلال بناء القدرات والمؤسسات الوطنية، وفي ميدان تعزيز الحكم الرشيد.

كما تنهض مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالأنشطة المتعلقة بسيادة القانون وبالأنشطة المتصلة بالديمقراطية، عن طريق جملة أمور منها مشاريع التعاون التقني، والتواجد الميداني لحقوق الإنسان، والأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة.

وفي إطار الاتحاد الأوروبي أيضا تجري مناقشات نشطة حول تحديات الحكم الديمقراطي الناشئة من تعميق التكامل الأوروبي. وجعل مؤسسات الاتحاد أكثر ديمقراطية وأكثر قربا إلى الناس يمثل أحد التحديات الرئيسية التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات القادمة، والتي يلتزم بها الاتحاد التزاما تاما. وبمقتضى معاهدة الاتحاد الأوروبي، تُعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من الشروط المسبقة لعضوية الاتحاد، وهي أيضا أهداف رئيسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. كما أن دعم عمليات إرساء الديمقراطية عنصر أساسي في برامج المساعدات وحوار السياسات للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في إطار التعاون مع البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وقد رحب الاتحاد الأوروبي بإجراء أول انتخابات متعددة الأحزاب حقا في إندونيسيا، وبتشكيل حكومة ديمقراطية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذه التطورات هي الأساس لمزيد من التغيير المؤدي إلى مجتمع مدني يقوم على المبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالأقليات.

والاتحاد الأوروبي يرحب أيضا بتواصل عملية إرساء الديمقراطية في نيجيريا، التي

بشكل وثيق مع إخواننا في بنن، حتى يسفر هذا الاجتماع الكبير عن تدابير محددة تهدف إلى توطيد المؤسسات الديمقراطية الجديدة في أفريقيا وفي العالم. ويجري بالفعل بذل جهود مكثفة، سواء على صعيد الأمم المتحدة أو في البلد المضيف، وكلها تبشر بخير عميم.

وقد أقنعت النيجر المجتمع الدولي لتوها بطبيعة عمليتها الديمقراطية الجارية التي لا رجعة فيها، وبالتزامها القوي بإنشاء مؤسسات ديمقراطية دائمة. وفي هذا السياق، ستقوم حكومتي بتنظيم حلقة عمل في نيامي خلال الفترة من ٦ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، عن موضوع "الجيش والديمقراطية في أفريقيا". ونحن ندعو كل الدول التي يهمها الأمر إلى المشاركة في حلقة العمل هذه التي ستجمع بين ممثلي الحكومة والأحزاب السياسية والجامعات واتحادات العمال وممثلين عن الهياكل الأخرى في المجتمع المدني.

وعلى نفس المنوال، قدمنا للمجتمع الدولي مشروعاً نموذجياً للنظر فيه، يهدف إلى وضع حد للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يمثل انتشارها تهديداً خطيراً للسلم والأمن ويقوض أيضاً سيادة القانون.

وأود هنا أن أكرر الإعراب عن شكر بلدي الخالص لجميع الدول التي أبدت اهتمامها بهذا المشروع وهي: فرنسا، واليابان، وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

ومن المعروف تماماً أن الديمقراطية والتنمية مترابطتان ترابطاً لا تنفصم عراه، لأن أية عملية ديمقراطية، بحكم تعريفها، تكون هشة إذا لم تستند إلى التنمية المستدامة. والواقع، أن الفقر هو أحد أخطر التهديدات التي تواجهها الديمقراطية. ولهذا السبب، يتعين على الأمم المتحدة أن تركز اهتمامها، في إطار الدعم الذي تقدمه للحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على محاربة الفقر، والنهوض بالتعليم، والقضاء على الأمية، ومنع نشوب الصراعات، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

في الختام، أود أن أؤكد أن وفدي شارك في تقديم مشروع القرار A/54/L.33، لأننا نؤيد كل هذه الأحكام، وندعم بإخلاص الرسالة السياسية التي يتضمنها مشروع القرار، وخاصة في ضوء حقيقة أن

ومن الواضح أن الديمقراطية لا تقتصر على إجراء سلسلة من الانتخابات. لذا فإننا نأمل مخلصين أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها المعتادون الخارجيون، العمل معنا لمساعدتنا على إرساء أسس الديمقراطية الحقيقية. ونأمل أن نتلقى من الجميع الدعم اللازم لمساعدتنا في توطيد مكاسبنا والسماح للنيجر بأن تنضم إلى أسرة الأمم الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

ونرى أن ذلك يبين بجلاء أهمية مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم، والمعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتقرير الموجز للأمين العام (A/54/492)، الذي يتضمن معلومات مفيدة للغاية عن مسائل كثيرة من بينها آلية متابعة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧.

وفي إطار آلية متابعة هذا المؤتمر الهام، يرحب وفدي أيضاً بنشر مدونة السلوك الديمقراطي بوصفها وثيقة رسمية للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص شكري للحكومة الرومانية على الدور البالغ الأهمية الذي اضطلعت به في اعتماد هذه الوثيقة.

ووفدي يؤيد أيضاً التوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره، وهي التوصيات المتعلقة بالخطوات التي ينبغي أن تتخذها الديمقراطيات الراسخة لكي تعالج التحديات الكثيرة التي تطرحها العولمة، وتحدد التهديدات لأمنها وتقدمها وتنميتها.

وهذا يوفر مبرراً كافياً، لموضوع المؤتمر الرابع الذي ستستضيفه بنن في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٠، والمعنون "الديمقراطية والسلم والأمن والتنمية". وتود حكومة بلادي أن تغتنم هذه الفرصة لتهنئة جمهورية بنن الشقيقة على قرارها باستضافة المؤتمر القادم. والواقع أن هذه هي المرة الأولى - بعد آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، التي يستضيف فيها بلد أفريقي هذا المؤتمر الهام.

وأود أن أعرب عن أملتي في أن يحقق هذا المؤتمر نتائج غاية في النجاح. وستعمل حكومتي

غير حكومية. وهذا دون شك يبين اهتمام المجتمع الدولي بالعمليات الديمقراطية في بلداننا؛ الأمر الذي يشجعنا ويحفزنا على مواصلة جهودنا لبناء عالم أكثر عدالة وإنصافاً للأجيال المقبلة.

إن تنفيذ التوصيات التي انبثقت عن المؤتمرات والمتابعة التي تجري من خلال الآليات التي أنشأتها هذه المؤتمرات لتحقيق هذا الغرض كانت حيوية للتطور الإيجابي للعمليات الديمقراطية، وكانت أساساً للأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي القادم الذي سيعقد من كوتونو، بنن، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

ونرى أن بناء الديمقراطية عملية إنشائية كان على الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تتغلب خلالها على عقبات كأداء. ولهذا السبب ينبغي أن ندرس التحديات الأولية التي جعلت الظروف صعبة في حالات كثيرة، بما في ذلك في ثلاثة من بلدان أمريكا الوسطى. وكان صنع السلم والعمليات الانتقالية المعقدة يتطلبان قدراً كبيراً من المثابرة والتفاني. فالسلم كان يتطلب التضامن وكان علينا أن نبذل جهداً شاقاً لتغيير العقليات وتطبيق ثقافة السلم والتسامح ونزب العنف. ويصاحب عملية الانتقال إلى الديمقراطية تغييرات في هيكل الدولة بالإضافة إلى التحول الإداري، وإعادة توجيه الاقتصاد وتحديث الإدارة العامة. وفي نفس الوقت أعدنا إرساء حقوق الفرد والحقوق السياسية، وعززنا التعددية، ومشاركة المواطنين، وحرية التعبير والتعليم المدني.

والافتقار إلى التقاليد الديمقراطية يجعل الديمقراطيات الجديدة والمستعادة هشة وسريعة التأثير وتحتاج إلى النهوض الدائم بالتعليم الواجب بالديمقراطية من خلال نشر القيم الديمقراطية بين القطاعات السكانية. وجميع هذه التغييرات كان يصاحبها بطبيعة الحال، تكييف النظم القانونية والإصلاح المؤسسي، أو اعتماد دساتير جديدة لوضع الأسس لدولة تقوم على سيادة القانون.

وبعد إجراء مثل هذه التغييرات الهيكلية والتغييرات في العقلية، تعين على الديمقراطيات الناشئة الجديدة أن تواجه تحديات أخرى مثل قضية الحكم الرشيد. وهذا يقود إلى إجراء حوار بين الجماعات السياسية المختلفة والقوات المسلحة، واتحادات العمال، والقطاع الخاص، والسلطات الدينية،

المؤسسات الرئيسية التي يعهد إليها بتقديم المساعدة للبلدان الفقيرة تعاني في الوقت الراهن من انخفاض مأساوي في المساعدات الإنمائية الرسمية وبدأت بالتالي في عملية إعادة هيكلة يمكن إذا لم نتوخ الحذر أن تشوه مضمون الرسالة التي أنشئت من أجلها.

لذلك يحدونا وطيد الأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء؛ وبذلك تعطي إشارة قوية ومشجعة للديمقراطية - إشارة تؤكد إخلاصها الذي لا يحيد لسيادة القانون، وإدانتها القاطعة للدكتاتوريات سواء في الحاضر أو المستقبل.

السيد كاستيليون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): يسعدني أن أعرب عن شكر حكومات أمريكا الوسطى للأمين العام على تقريره المتعلق بالأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة لدعم مختلف عمليات إرساء الديمقراطية التي تجري في الوقت الراهن. والدعم الذي وفرته هذه المنظمة يؤدي إلى توطيد ميمون للديمقراطيات الناشئة التي تحتاج إلى دعم ومتابعة ملائمين.

وترحب بلدان أمريكا الوسطى بحقيقة أن الأمم المتحدة حددت لنفسها مهمة زيادة قدرتها على أن تستجيب على النحو الواجب لطلبات الدول الأعضاء من أجل تعزيز جهودها لبناء ديمقراطيات مستقرة ودائمة. وعقد دورة من المؤتمرات الدولية بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة كان له فائدة كبيرة في تعزيز هذه الديمقراطيات، ووفر قوة دفع ثابتة وإيجابية لعملية إرساء الديمقراطية التي تختبر بعناية من خلال آلية المتابعة التي أوجدتها تلك المؤتمرات والتي تعمل في الوقت الراهن تحت الرئاسة الماهرة لحكومة رومانيا.

من المطمئن أن ظلتفت إلى الوراء لنرى تماسك مختلف عمليات إرساء الديمقراطية على الرغم من الصعوبات والشدائد التي واجهتها على طول الطريق. ومن المحفز للهمم أيضاً تقييم الآثار الإيجابية التي ولدتها هذه المؤتمرات الدولية، التي بدأت بمؤتمر مانيلا في ١٩٨٨ بمشاركة ١٢ دولة. ومن حسن الحظ أن عدد المشاركين في مؤتمر ماناغوا في ١٩٩٤ زاد إلى ٧٦ دولة و ٢٥ مراقباً. علاوة على أن هذا العدد استمر في الزيادة. ففي بوخارست في عام ١٩٩٧، اشتركت في المؤتمر ٨٠ دولة و ١٤ منظمة دولية و ٤٧ منظمة

للوصول إلى الأسواق العالمية الكبرى؛ وسياسات ائتمانية تيسيرية من جانب المؤسسات المالية الدولية؛ وتعاون في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والتعليمية؛ والمزايا التي ستكتسب من برامج المعونة والمساعدة التي تقدمها المنظمات الدولية لأكثر القطاعات السكانية ضعفا في بلداننا.

وتمثل الحالة على الصعيدين الوطني والدولي تحديا لنا لكي نوطد النظم الدستورية والمؤسسات الديمقراطية التي نقوم ببنائها بإصرار شديد؛ وبهذه الطريقة سنواصل المحافظة على التعايش السلمي في مجتمعاتنا.

وينبغي أن تقتزن الديمقراطية بالتنمية الشاملة والمستدامة لبلدانها بطريقة توفق بين التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية مع حماية البيئة وحفظها، بغية كفالة السلام والأمن.

وهناك شئور تشكل خطرا وشيكا يهدد توطيد الديمقراطية؛ ولا بد لنا من أن نواجه التحدي الذي تمثله مكافحة هذه الشرور والتي تتضمن الجرائم الدولية، مثل الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، وكل أشكال تهريب البشر والاتجار بالأسلحة، والمركبات المسروقة وما إلى ذلك. وعلى الساحة المحلية، ينبغي ألا ننسى مكافحة الفقر والعوز، وتحسين النظم الصحية والتعليمية، والاحترام الصارم لحقوق الإنسان.

وترتبط كل هذه العوامل ارتباطا وثيقا بوضع مشروع مدونة السلوك الديمقراطي، الذي تمت صياغته في إطار عمل المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وسيؤدي التنفيذ الفعال لهذه المدونة، التي نرى أن مضمونها واسع ولكنه ضروري وجدير بالشأن، إلى تلبية الأهداف الأساسية لتعزيز ديمقراطياتنا الهشة، كما أنه سيمكننا من اتباع الطريق الصحيح في اتجاه توطيد هذه العملية التي تعد من المهام الحاسمة لشعوبنا. ويطلب مشروع مدونة السلوك الديمقراطي من الحكومات أن تضع حدا أدنى للشروط التي تلي الاحتياجات الأساسية لإرساء الديمقراطية.

ونحن في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ما فتئنا نعمل بطريقة أو بأخرى لمعالجة جميع البنود المبينة في مشروع المدونة، بإرادة قوية والتزام صارم، رغم كل ما نعانیه من قيود وأوجه قصور. ونرى أن

والجماعات العرقية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني. وكانت عملية الحوار الداخلي أساسية في خلق آفاق ديمقراطية واضحة، من خلال مشاركة المجتمع المدني عن طريق هذه القطاعات.

وضمان أولوية السلطة المدنية على السلطة العسكرية كان أيضا مسألة أساسية. فهذا يمكن من كسر النمط التقليدي للحكومات العسكرية التي كانت أيضا دكتاتورية أو شمولية. كما أن دعم المجتمع الدولي حقق الاستقرار للحكومات المدنية والديمقراطية. وهذا حث حكوماتنا على إعادة التفكير في سياساتها التخطيطية الوطنية وإعادة صياغة سياساتها الخارجية حتى تستجيب للمتطلبات الجديدة. وفي السنوات الأخيرة، تواجهنا تحديات جديدة تتطلب منا تركيز كل الانتباه عليها، حتى نعزيز الإنجازات والتقدم المحرز في عملياتنا الديمقراطية. وأود أن أشدد، في جملة أمور، على الحاجة إلى تعزيز سيادة القانون، وهو جانب يرتبط ارتباطا وثيقا بمصادقية دولتنا ومؤسساتنا الحكومية. والثقة والأمن اللذان يمكن أن نغرسهما في مواطنينا من خلال الإدارة المتمرسية والشفافة للشؤون العامة سيسهمان في إعادة تأكيد جهودنا الرامية إلى إنشاء ديمقراطيات قوية ودائمة.

والكفاح ضد الفساد الإداري والسعي إلى الاستثمار الفعال والسليم للأموال العامة سيولدان مناخا مؤاتيا لإرساء الديمقراطية. ومن المهم أيضا أن ننشئ مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار، وأن نضمن عدم التمييز بين القطاعات المختلفة التي يتكون منها المجتمع.

ومع هذه التحديات، حدثت تغيرات على المستوى الدولي نتيجة للأنماط والاتجاهات الجديدة في العلاقات الدولية في الميدانين الاقتصادي والتجاري.

وقد أدت عولمة اقتصادات العالم إلى قيام كتل اقتصادية في أجزاء شتى من العالم. وينبغي ألا يجري تهميش الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في هذه العملية، أو في الاتجاه المتنامي صوب فتح الأسواق وفي التطور التكنولوجي الدينامي، الذي تنهض به البلدان المتقدمة النمو التي لديها تقاليد ديمقراطية مسلم بها. وتحتاج الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلى: معاملة منصفة فيما يتصل بالديون التي ورثتها من حكومات مناهضة للديمقراطية؛ وإمكانات تفضيلية

الأول الذي لا بد من أن يواجهه كل شعب وهو يسعى إلى إقامة الديمقراطية أو استعادتها هو أن يحاول أعمال العدل في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام غير الديمقراطي السابق. وتحقيقا لهذه الغاية، يسعى سكان العديد من الدول التي كانت تحكمها نظم غير ديمقراطية إلى البحث عن سبيل لإرساء الديمقراطية من خلال عملية انتقالية تجعل من الممكن توطيد الديمقراطية بينما تجمع في نفس الوقت بين هدف المصالحة وإقامة العدل.

لقد استعادت شيلي ديمقراطيتها قبل قرابة ١٠ سنوات. ونحن نحترم حقوق الإنسان احتراماً صارماً؛ ونعلق أهمية كبيرة على المصالحة الوطنية. كما أننا عالجننا المعضلة المتمثلة في إقامة العدل بالنسبة لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة في بلدنا. وقد أدى هذا إلى نشوء حالة من التوتر الذي لا يستهان بها.

وفي شيلي، لا يوجد أي إنكار للعدل. ونحن لا نقبل إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وقد أجرت الحكومة حواراً واسعاً لمعالجة آثار أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في بلدنا، وعلى وجه التحديد مأساة السجناء الذين اختفوا أثناء احتجاجهم، وقد ألفت لجنة البحث عن الحقيقة وتحقيق المصالحة الضوء الكامل على هذه المأساة. ويوجد حالياً نحو ٣٠٠ قضية معروضة أمام محاكمنا، وهي تتصل بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء نظام الحكم الاستبدادي. وفي قضايا كثيرة، أصدرت محاكم شيلي أحكام بالإدانة والسجن لمقتربي تلك الجرائم، وهم يقضون حالياً فترات عقوبة السجن المحكوم عليهم بها.

والشيء الذي يمكن فهمه، فيما يبدو، أن يكون من واجب المجتمع الدولي أن يحاول إقامة العدل في البلدان التي تفتقر إلى سيادة القانون أو التي لا يزال تنتهك فيها أبسط حقوق الإنسان. أما في دولة ديمقراطية تتمتع بسيادة القانون فإن عملية إقامة العدل يجب أن يتولاها البلد المعني نفسه ومن خلال مؤسساته الخاصة.

ومن غير المقبول بالنسبة لشيلي أن تدعي بلدان أخرى لنفسها الحق في التدخل بشكل مباشر في هذه العملية، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى عرقلة عملية المصالحة الداخلية، والاستهزاء بعملية الانتقال الديمقراطي، التي خضع الأساس الذي تقوم عليه

هذه الآلية ستكون السبيل الصحيح للنظر في كل ما حققناه من إنجازات وتقدم في الجهود التي نبذلها، وفي كل ما نواجهه من صعوبات ومعوقات. وبوصفها خطوة هامة نحو التقييم الذاتي، فإنها ستساعدنا على التعلم من أخطائنا، وستحفز على تحديد أهداف جديدة لبناء المجتمعات الأكثر ديمقراطية وعدلاً التي ننشدها جميعاً، وهي عملية صعبة ولكنها إيجابية.

ويحدونا أمل مفعم بالثقة في أن يمكننا مؤتمر الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المقبل الذي سيعقد في مدينة كوتونو، بنن، من مواصلة إحراز تقدم راسخ نحو التغلب على العقبات ونحو تحقيق التنمية وتوطيد الديمقراطية في بلداننا.

السيد لاراين (شيلي) (تكلم بالاسبانية): يسر وفد بلادي أن يخاطب الجمعية العامة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". ونرى أن هذا الجهد أمر أساسي بالنسبة للأمم المتحدة، نظراً لأنه جزء من المقصد العظيم الذي يتوخى النهوض بالديمقراطية. ومما يزيد من أهمية هذه المسألة أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تنامي عملية إرساء الديمقراطية ووصولها إلى بلدان لم يذق سكانها من قبل قط طعم الديمقراطية، وبلدان أخرى، مثل شيلي، فقدتها منذ فترة من الزمن.

إن وفد بلادي أحد مقدمي مشروع القرارين المعروضين على الجمعية العامة بشأن هذا البند، وهما: مشروع القرار A/54/L.33، وهو نص تقليدي يماثل النص الذي اعتمد بتوافق الآراء في العام الماضي؛ ونص جديد، وهو مشروع القرار A/54/L.23 بشأن مدونة السلوك الديمقراطي، الذي أعده بعد جهد جهيد أعضاء آلية متابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بقيادة رومانيا، ونحن نهنئهم على عملهم هذا.

وفي عملية إقامة أو استعادة أي نظام ديمقراطي، يتعين على المجتمع الدولي أن يؤيد النموذج الانتقالي الخاص الذي قبله البلد المعني لإقامة مؤسساته الديمقراطية وللنهوض بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. فالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يسيران جنباً إلى جنب؛ ولا يستطيع أحدهما البقاء دون الآخر. والتحدي

وإمكاناته. ونعتقد أيضا أن الديمقراطية والتنمية لا ينفصلان. وقد شجع المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في الفلبين في سنة ١٩٨٨، العديد من بلدان العالم على أن تكافح من أجل تحقيق تطلعات شعوبها نحو الحرية، والعدالة والديمقراطية. وقد حث الإعلان وخطة العمل المعتمدان في المؤتمر الدولي الثاني المعقود في نيكاراغوا في عام ١٩٩٤، على زيادة مشاركة منظومة الأمم المتحدة بنشاط في هذه العملية. وأكدت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث، المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، على دور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على مواجهة التحديات التي تواجهها. ويشجعنا أن نلاحظ أن عدد البلدان المشاركة قد زاد من ١٣ بلدا في مؤتمر مانيفلا إلى ٨٠ في مؤتمر بوخارست. وأنا واثق من أن مناقشتنا اليوم ستساعد هذه الهيئة العالمية على زيادة تحديد دورها في دعم عملية إرساء الديمقراطية على الصعيد العالمي.

وفي بنغلاديش، يجري بذل جهود جدية ومخلصة لإنشاء وتعزيز المؤسسات والقوانين التي تعزز الديمقراطية وتشجع الحكم السليم. وبغية تعزيز التماسك والتكامل الاجتماعي وضمان رفاهية الشعب ومشاركته، تخطط بنغلاديش في تطبيق لامركزية السلطة على الأجهزة المحلية. وفي هذا السياق، بادرت الحكومة، بقيادة الشیخة حسينة رئيسة الوزراء، بالعمل على تطبيق الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية، وأقر برلمان بنغلاديش الوطني قوانين لتطبيق اللامركزية على السلطة المركزية، ونتج عن ذلك نقل المزيد من السلطات إلى الأجهزة المحلية المنتخبة ديمقراطيا، مثل مجالس الاتحادات، ومجالس "ثانا أوبازيلا" ومجالس المقاطعات.

وتؤمن بنغلاديش بأن الحق في التنمية يحتل مكانة مركزية في إطار نظام حقوق الإنسان. وقد ظلت التنمية الاجتماعية محور التركيز الرئيسي لاستراتيجيتنا الإنمائية. ولا تزال مسائل التعليم والرعاية الصحية وتمكين المرأة في الإطار العريض للتنمية البشرية، تحظى بالاهتمام على سبيل الأولوية. وينصب تركيزنا على حقوق المرأة والطفل. وكانت مشاركة المجتمع المدني في جهودنا الإنمائية وجهودنا لإرساء الديمقراطية، ولا سيما في القطاع الاجتماعي، مشاركة رائدة.

لمفاوضات متأنية، وأرسي بطريقة سيادية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التدخل في الاختصاص يحدث في توقيت غير مناسب، وينم عن عدم الاحترام لدولة تقوم على سيادة القانون ولديمقراطيتها.

ويود وفد بلادي في ختام كلمته أن يؤكد مجددا على التزام شيلي بالديمقراطية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أننا نشترك مع بلدان أخرى في مبادرة جديدة تتعلق بإقامة مجتمع للديمقراطيات.

السيد شودوري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): تعتبر بنغلاديش بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" واحدا من أهم البنود المعروضة على الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وتعتقد بنغلاديش أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور فعال في عملية التحول الديمقراطي العالمية وتعزيزها وتوطيدها. والواقع أن شعوب العالم تتطلع الآن على نحو متزايد إلى هذه الهيئة العالمية التماسا للدعم والتعاون في هذه العملية.

ونشيد بالأمين العام على التقرير الذي قدمه بشأن هذا الموضوع (A/54/492) - وهو خامس تقرير يقدمه منذ الدورة الخمسين - والذي يوفر لنا، كشأن التقارير السابقة، استعراضا جيدا لأنشطة وجهود منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، ويستعرض العملية الشاملة لإرساء الديمقراطية. ونشكر حكومة رومانيا على تنظيم المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية، وأيضا على استضافتها اجتماعا للخبراء في بوخارست في أيار/مايو الماضي كجزء من عملية المتابعة. وهذه المؤتمرات والاجتماعات تساعد على إعادة تأكيد فعالية الديمقراطية كنظام للحكم، وتوفر أيضا فرصا لتبادل الخبرات. ونتوجه بشكرنا الخاص أيضا إلى الوفد الروماني هنا على عرضه مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع.

إن التغيرات التي حدثت في الساحة الدولية توفر لنا زخما قويا لعملية إرساء الديمقراطية على الصعيد العالمي. وتعتقد بنغلاديش اعتقادا راسخا أن عملية إرساء الديمقراطية هي وحدها التي يمكن أن تساعد الدول على التصدي بفعالية لمشاكل العالم المعاصر

وبالتالي أعطت المجتمع المدني دورا قياديا في حياة البلد.

وفي السنوات الأخيرة سرعت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مسيرتها نحو الاستعادة الكاملة للديمقراطية، بعد عدة عقود لم تتوفر فيها أية إمكانية للعيش في ظل نظام يضمن حرية واستقلال المؤسسات السياسية. وجاء التغيير بصورة سريعة وكان ملموسا وهاما. وعملية السلام في أمريكا الوسطى مثال بليغ على ذلك.

وقد تغيرت المؤسسات المشتركة بين البلدان الأمريكية أيضا وفقا لهذا التقدم. وتم تعديل ميثاق منظمة الدول الأمريكية لينص على عدم توافق الحكم الدكتاتوري مع المشاركة في المنظمة.

وإلى جانب بوليفيا وشيلي، فإن البلدان الأربعة الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - وهي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل - قد أكدت مرة أخرى أن المبادئ والمؤسسات الديمقراطية المقترنة باحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ذات أهمية حاسمة لأجل تنمية المجتمعات بصورة تامة. وفي هذا الصدد، أقرت هذه البلدان صكوكا تجعل الاشتراك في نظام التكامل متوقفا على وجود ديمقراطية سليمة.

ورغم أن قيادات التغيير الديمقراطي التي شهدتها العقدان الماضيان قد أثرت على العالم بأسره، فإن هناك للأسف حالات كثيرة تحولت فيها صراعات خطيرة من كل نوع وحالات من الفقر المدقع دون تحقيق التنمية التامة للمؤسسات السياسية المستقلة أو تقوض التقدم المحرز.

وإننا نعتقد أن من الأمور الهامة، عشية حلول ألفية جديدة، أن يُعقد المؤتمر الرابع في بنن. ونحن نرحب بهذه المبادرة الرامية إلى استضافة ذلك الاجتماع، ونشجع المجتمع الدولي على منحه تأييده التام.

وفي جو يتسم بالتهميش المتزايد وحرمان البشر من الأمن والمساواة، نحتاج إلى عكس مسار هذا الاتجاه بتشجيع الحكومات التي ترفض اللجوء إلى الصراع كوسيلة للتغلب على المشاكل. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى وضع حد للفقر الموجود باستمرار

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحسن قدرتها على الاستجابة الفعالة لطلبات الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تطبيق الديمقراطية. ويسعدنا أن نلاحظ أن لجنة التنسيق الإدارية، في سياق استعراض عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٨ اللذين اضطلعت بهما الأمم المتحدة بشأن سبل وآليات الدعم، قد حددت مراكز اتصال للإسهام في إعداد تقرير الأمين العام عن الديمقراطية الجديدة أو المستعادة. وه ذا الترتيب ينبغي أن يكون أكثر اتساما بالطابع المؤسسي وأن يزداد تعميمه على نطاق المنظومة. ونعتقد أنه قد يكون من المجدي إجراء تقييم دوري لعمل الأمم المتحدة في ميدان إرساء الديمقراطية. فهذا من شأنه أن ييسر دعم الأمانة العامة مستقبلا لآلية المتابعة القائمة منذ مؤتمر بوخارست، ويجعل ذلك الدعم أكثر فعالية. وينبغي كذلك زيادة تطوير موقع الأمم المتحدة على الشبكة، الخاص بإرساء الديمقراطية.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن عملية متابعة تنفيذ التوصيات المعتمدة في بوخارست بدأت في الاتجاه الصحيح. وسيكون من الأمور البالغة الأهمية في هذا الصدد أن يربط هذا بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام، الذي حظيت فيه الديمقراطية بتركيز خاص للغاية. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن المؤتمر الدولي الرابع، وهو الأول في الألفية الجديدة، سيعقد في القارة الأفريقية، في بنن. ونحن واثقون من أن مؤتمر بنن سيكون قادرا على إشراك القادة الأفارقة بحكمتهم وحصافتهم، وكذلك ضمان تفاعلهم مع قادة العالم الآخرين بغية تسريع وتوسيع عملية إرساء الديمقراطية، التي تتحول بسرعة إلى ظاهرة عالمية.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): أردنا أن نشارك في هذه المناقشة بشأن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لأن الأرجنتين تعتبر أن الدروس المستفادة من هذه العملية تتسم بالأهمية. وتوفر آلية المتابعة أداة قيمة للبلدان التي تستعيد الديمقراطية أو تسلك الطريق الديمقراطي للمرة الأولى.

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، أنهى بلدي أكثر من نصف قرن من التناوب بين الحكومات غير الشرعية والحكومات الديمقراطية. ومنذ ذلك التاريخ، انتخبت الأرجنتين رئيسا للدولة أربع مرات، وعززت مؤسساتها البرلمانية والقضائية، وأعادت إنشاء نظام قادر على ضمان الاحترام الكامل لحقوق مواطنيها،

وأرجو ألا يساء فهمي، بطبيعة الحال، إذ أن النظام العالمي الجديد ليس كله دماء وحروبا أهلية وتفككا للدول بصورة عشوائية ومولدا لدول جديدة بصورة فوضوية اتسم بالعنف في بعض الأحيان. فقد منحنا النظام العالمي الجديد الحرية في أماكن عديدة، تمتد من أوروبا الشرقية إلى الجنوب الأفريقي. ولم تعد الديمقراطية، بصورتها المتعددة الأحزاب، تعتبر في نظر من يسمون بالتقدميين، إذا كان ثمة وجود لهؤلاء، مفهوما رجعيا، ولم يعد باستطاعتهم التقليل من شأنها. فقد باتت الأسلوب المحبب للحكم المتمدين في شتى أنحاء العالم. إذ أن حكم الناس ضد الإرادة التي يعربون عنها في الانتخابات المفتوحة للجميع يؤدي الآن إلى أمور لا يحمد عقباه.

والديمقراطية معادلة للحرية والسلام وهي تمثل في رأينا نظام الحكم الوحيد الذي يمكن أن تتحقق في ظلّه التنمية المستدامة. ولكن الديمقراطية تحتاج إلى رعاية متضافرة إذا أردنا لها الحياة والازدهار وتهيئة بيئة يمكن أن تتحقق في ظلها التنمية المستدامة، والحقيقة أن الغالبية الساحقة من الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هي ضحايا لظروف اقتصادية قاسية. وسيتوقف بقاؤها إلى حد بعيد على استجابة المجتمع الدولي لندائها التماسا للمساعدة، وعلى قدرتها على تلبية الطموحات الاقتصادية لشعوبها المنكوبة بالفقر.

وما برح برنامج المساعدة الانتخابية التابع للأمم المتحدة يؤدي دورا حيويا في تعزيز جهود الديمقراطيات الهشة حيثما أن هناك حاجة إلى هذه المساعدة. وحتى اتخاذ قرار سنوي في هذه الجمعية بشأن المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة يمثل مظهر تأييد محمود للديمقراطيات ذات الخبرة القليلة.

وقد قطعت مؤتمرات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقودة على مدى الإثنتي عشرة سنة الماضية بتشجيع ودعم نشيطين من الأمم المتحدة، شوطا طويلا في المساعدة على إبقاء الاهتمام بمحنة هذه الديمقراطيات. وتتشرف القارة الأفريقية التي نشطت أممها نشاطا بالغاً على مدى السنوات القليلة الماضية في البحث عن الحكم السياسي الديمقراطي، باستضافة المؤتمر المقبل في جمهورية بنن في كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠.

على الصعيد العالمي، ولاستبعاد أفقر الناس، وارتكاب الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان. ولا بد أن تستفيد المجتمعات من العولمة وأن تتقاسم التجارب الإيجابية وتعمل معا للتغلب على العقبات. وفي هذه الأوقات لا يمكن تحقيق شيء في ظل العزلة.

ولذلك، نتساءل عما إذا كان هذا الوقت هو الوقت المناسب لتعزيز الصلة بين آلية المتابعة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وبين هيئات الأمم المتحدة الهامة الأخرى، حتى يمكن أن تقدم هذه التجربة مساعدة ملموسة للبلدان الخارجة من الصراعات أو التي انضمت توا إلى مجتمع الأمم.

وختاما نكرر الإعراب عن اعتقادنا بأن أفضل وسيلة لتعبئة الإرادة الشعبية هو النظم الجماعية والديمقراطية المنفتحة. والنهج الإنمائي الحديث لا يستند إلى الحريات العامة وحدها بل يستند أيضا إلى مسؤوليات الدول عن تعزيز نظمها الديمقراطية، سواء داخليا أو تجاه المجتمع الدولي. ولهذا السبب اشتركنا في تقديم مشاريع القرارات المعروضة هنا اليوم.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (تكلم بالانكليزية): بينما يوشك فجر الألفية الجديدة على الظهور، لا بد لنا من التمعن في الأحداث المأساوية الإنسانية والتفكر فيها تلك المآسي والفرض الضائعة، التي تتماذج مع العديد من الانتصارات الهائلة التي حققتها روح الإنسان - التي أصبحت علامات مميزة للقرن الذي أثق بأننا سنودعه جميعا بزفرات الارتياح. ذلك لأن هذا قرن أفرخ بعضا من "المذاهب" والعقائد الأكثر تدميرا واستحقاقا للكرهية التي يمكن لعبقرية العقل البشري أن نبكرها في أي وقت على الإطلاق: وهي النازية، والفاشية، والديكتاتورية، والفصل العنصري، والكثير غيرها.

كما يدعونا فجر الألفية الجديدة إلى شحذ مخيلاتنا المبدعة للتفكير في المستقبل وما ينطوي عليه من فرص وإمكانات لا تحد. ولقد نجونا من أعاصير فترة ما بعد الحرب الباردة ومن عمليات الإفساد الناتجة عما يسمى بالنظام العالمي الجديد - وقد نزننا الدماء إلى حد ما وعوقبنا بقسوة لأننا افتقرنا إلى الذكاء الكافي لمعرفة عواقب أحد أهم أحداث التاريخ المزلزلة: ألا وهو انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة.

المصالحة والتسامح واحترام وقبول الآخرين، وجميع هذه الأمور تدعم السلام والشعور بالانتماء إلى مجتمع واحد.

من أجل ذلك تتطلب الديمقراطية وجود مؤسسات وهيكل قادرة على إنفاذ القانون وتهيئة ظروف اجتماعية - اقتصادية تُضفي إلى نماء المواطن بصورة تامة. ويتطلب عمل تلك المؤسسات بانتظام وتنظيم انتخابات دورية تُضفي على الديمقراطية حيويتها حشد موارد مالية كبيرة تتجاوز في أغلب الأحيان قدرات الموازنة في البلدان النامية. لهذا السبب لا بد أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى البلدان المعنية لتفي بالتزامها بالعملية الديمقراطية وذلك بأن يقدم إليها، في جملة أمور، المساعدات الضرورية لتدريب موظفي الانتخابات من أجل إجراء انتخابات تتسم بالشفافية وتأهيلهم بالمهارات الضرورية لتقليل النتائج المثيرة للخلاف إلى أدنى حد ممكن.

وأرى أن من الأهمية أن أشير إلى أنه لا يمكن لأي نظام سياسي مهما كانت حسناته أن يتحمل التدهور المستمر في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية. والمواطنون في بلدنا يؤيدون عملية إضفاء طابع الديمقراطية لأنهم يأملون في أن تهيئ الأوضاع التي تؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة. بيد أن الأمر ينطوي على خطر، إذ إن تبدد هذا الأمل، فسوف نشهد العودة إلى مبادئ الماضي: أي الديكتاتورية والحروب الأهلية وما إلى ذلك. ومن الواضح، أنه ما لم تكن عملية إضفاء طابع الديمقراطية مشفوعة بإدخال تحسينات ملموسة في نوعية الحياة، فيخشى ألا تتوطد ديمقراطياتنا الشابة أو ألا تستمر.

ولهذا السبب لا بد أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا للحلول التي تعزز الديمقراطية الشابة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، يناشد وفدي المجتمع الدولي مرة أخرى زيادة الدعم الكبير الذي يقدمه بالفعل إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وترحب بنن بنتيجة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى لكل دولة عضو في الأمم

وتحتاج أفريقيا إلى دعم المجتمع الدولي إذا أريد لأممها المكافحة أن تبقى على طريق التحول إلى الديمقراطية. ولا يمكن التشكيك في تصميمها على البقاء في هذا الطريق. وقد أكد من جديد الزعماء الأفارقة في مدينة الجزائر العاصمة قبل شهور قليلة على قرارهم البالغ الأهمية - الذي اتخذ لأول مرة في مؤتمر قمتهم المعقود في هراري بزمبابوي، في سنة ١٩٩٧ - القاضي بعدم تسامح أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بعد الآن إزاء الانقلابات. والواقع أن من يُسقطون الحكومات بالقوة سيحكم عليهم من الآن فصاعدا بالعزلة الأبدية.

ولقد تحقق الكثير في عملية التحول الديمقراطي. وما نحتاج إليه الآن هو تعزيز ما تحقق، لنضمن عدم تبديد منجزاتنا. ولن نُكتب الحياة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة إلا إذا أمكن منحها التمويل اللازم لتعميق جذورها. وإلا فستسقط ضحية لعدم الاستقرار والاحتصاب العسكري للسلطة.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام وأن يهنئه بإخلاص على نوعية التقرير الذي قدمه في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

والديمقراطية هي الأمنية التي تطمح قلوب الشعوب كافة إلى تحقيقها. وهي الإرث المشترك لتاريخ البشرية، وهو إرث يلزم كل منا بحمايته والدفاع عنه في كل مكان وكل زمان.

وقبل زهاء ١٠ سنوات، اختار شعب بنن حرية الديمقراطية كأساس لسياساته. وعشر سنوات من الممارسة أجري فيها بطريقة سلمية عدد من الانتخابات التشريعية والرئاسية تحقق من خلالها نقل السلطة، تسمح لنا اليوم أن نؤكد على أن الديمقراطية تمثل تحدي له مقتضياته وهو تحديا صعب ومكلف. وتقتضي الديمقراطية التحلي بالصبر والعمل الجاد والتدريب المتواصل. بيد أنها تعد أيضا النظام السياسي الوحيد الذي يسمح لكل مواطن بالتعبير عن آرائه أو آرائها السياسية بحرية ودون خوف. ومن ثم فهي تقدم إطارا تناقش في سياقه الأفكار التي تعزز

عنها عملنا، والتي تمثلت في الاقتراح بوضع مشروع لمدونة قواعد السلوك الديمقراطي وهو أساس مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم، تكتسي أهمية بالغة وأحكام هذه المدونة، التي توفر أساساً لقواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان المسلم بها على نطاق واسع - أي إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتقسيم السلطات، وتعزيز دور القانون، ومشاركة المجتمع المدني في تطوير الديمقراطية وتهيئة أوضاع اقتصادية ملائمة - تؤيدها حكومة جمهورية بيلاروس تأييداً كاملاً. وأكد من جديد أليكساندر لوكاشنكا، رئيس جمهورية بيلاروس على ذلك مؤخراً، في مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اسطنبول.

وتتسم مدونة قواعد السلوك الديمقراطي بأهمية خاصة بالنسبة لبيلاروس في وقت بدأت تستعد فيه دولتا لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية. ويعتزم رئيس جمهورية بيلاروس وحكومته على إجراء هذه الانتخابات بالكامل بما يتفق مع قواعد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية المسلم بها تماماً. وسوف توفر مدونة قواعد السلوك الديمقراطي مبادئ توجيهية واضحة لدولتنا في هذا السياق.

ولقد اشتركت بيلاروس في تقديم مشروع قرارين المعروضين اليوم على الجمعية العامة. ونأمل في مواصلة العمل بشأن هذا الموضوع ونحن على استعداد للمشاركة فيه بنشاط. وحكومة جمهورية بيلاروس تعرب عن امتنانها لحكومة بنن على مبادرتها الهادفة إلى استضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المقرر انعقاده في كوتونو سنة ٢٠٠٠. ونعتقد أن مؤتمر بنن سوف يكون مساهمة لها شأنها في العملية العالمية لإضفاء طابع الديمقراطية وفي توطيد مؤسسات الديمقراطية والتنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/54/L.23 والتعديلات التي أدخلت عليه، الوارد في الوثيقة A/54/L.46 سيجري في وقت لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.33، المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود

المتحدة عن امتنان حكومتي على الدعم الجماعي بترشيح بنن لكي تستضيف المؤتمر الدولي الرابع المعني بهذا الموضوع.

وبعد انعقاد المؤتمرات في مانيل، الفلبين، في آسيا؛ وفي ماناغوا، نيكاراغوا في أمريكا الوسطى؛ وفي بوخارست، رومانيا في أوروبا، فإن هذا المؤتمر سيكون الأول من نوعه في أفريقيا. ويعتقد وفدي بأن المؤتمر يتعلق بكل أفريقيا، وفي هذا الصدد، يناشد المجتمع الدولي قاطبة تقديم دعم كامل له، سيمكن أن يعتبر علامة جديدة تشجع على تعزيز المثل الأعلى للديمقراطية في أفريقيا.

ولتحقيق هذه الغاية، يرحب بلدي بالاتفاق الذي وقّع مؤخراً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق التمويل الجزئي لهذا الحدث، الذي يتطلع شعب بنن إليه باعتباره فرصة أخرى للاحتفال بالديمقراطية. وتعرب بنن أيضاً عن الشكر لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف من أجل مساهماتهم التي سيقدمونها إلى حكومتنا في المستقبل من أجل عقد هذا المؤتمر. ونجاح مؤتمر كوتونو، المقرر انعقاده في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، سيدعم دون شك جهود المجتمع الدولي المبذولة لتوطيد ثقافة الديمقراطية في العالم بأسره.

ولذلك فإنني أناشد المشاركة على أوسع نطاق ممكن في هذا التجمع الكبير من أجل الديمقراطية. ونأمل في أن يعتمد مشروع القرار بشأن هذا البند بتوافق الآراء.

السيد كازورا (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يرحب وفد جمهورية بيلاروس بالنظر في هذه الدورة للجمعية العامة في البند المعني بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونعتبر ذلك مسعى لا يعرف الكلل لتحقيق المبادئ والقيم التي صاغها المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في مانيل عام ١٩٨٨؛ والمؤتمر الثاني الذي عقد في ماناغوا، عام ١٩٩٤؛ والمؤتمر الثالث الذي عقد في بوخارست عام ١٩٩٧.

ولقد اشترك وفد جمهورية بيلاروس بنشاط في مؤتمر بوخارست. ونعتبر أن إحدى النتائج التي أسفر

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع
القرار A/54/L.33؟

التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد
الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

اعتمد مشروع القرار A/54/L.33 (القرار ٣٦/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك نكون قد
اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٩ من جدول
الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار أود أن
أعلن أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع
القرار A/54/L.33 منذ القيام بعرضه وهي: إسرائيل،
أيرلندا، بيلاروس، تايلند، جنوب أفريقيا، الدانمرك،
السنغال، السويد، غيانا، غينيا - بيساو، فنلندا،
قيرغيزستان، الكامبيون، لكسمبرغ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا،
اليمن.

— — — — —